الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

التقرير الاقتصادي السنوي 2017

الإصدار الخامس والعشرون

الرؤيـــــة

«اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة»

الرســـــالة

«تنمية الاقتصاد الوطني و تهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية بما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية وتنويع الأنشطة الاقتصادية بقيادة كفاءات وطنية وفقاً لمعايير الإبداع والتميّز العالمية واقتصاديات المعرفة »

القيم

الشفافية: تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية والوضوح في المعلومات والقرارات والسلوك وكافة آليات الاتصال والتواصل مع المتعاملين من داخل وخارج الوزارة.

احترام الحقوق: احترام حقوق الموظفين والمستهلكين وكافة فئات المتعاملين وفقا للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة.

التميز: تقديم خدمات تفوق توقعات المتعاملين وتنسجم مع أفضل الممارسات ومعايير التميز العالمية وبذل الجهود في الارتقاء بكفاءة الموارد البشرية.

روح الفريق: التعاون والعمل الجماعي ودعم ومساندة كافة فرق العمل من موظفي الوزارة والشركاء الإستراتيجيين لتحقيق التميز المنشود.

المشاركة: الإدارة بالمشاركة ومراعاة آراء ومساهمات مختلف الفئات ذات العلاقة بما يضفي قيمة مضافة على نتائج العمل.

الابتكار: تهيئة المناخ الايجابي لمعاونة الفئات المعنية من داخل وخارج الوزارة على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية الوزارة وتنافسية الدولة.

www.facebook.com/pages/Ministry-of-Economy

twitter.com/Economyae

أبوظبي - المقر الرئيسي

هاتف: 97126131111+
فاكس: 9712626000+
ص.ب. 901 أبوظبي، إ. ع. م.
البريد الإلكتروني:info@economy.ae
إنترنت:www.economy.ae

إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية

البريد الإلكتروني:pdsd.inf@economy.ae
هاتف: 97126131292+

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

التقرير الاقتصادي السنوي 2017

الإصدار الخامس والعشرون

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

المحتويات

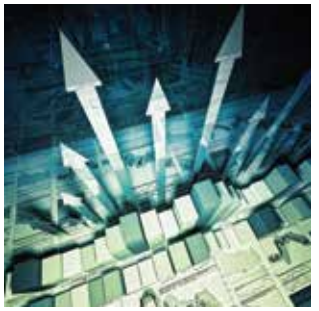

رسالة الوزير	11
أولاً: الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية	13
1. الأوضاع الاقتصادية العالمية	14
2. الأوضاع الاقتصادية العربية	17
3. الأوضاع الاقتصادية الخليجية	19
ثانياً: آداء الاقتصاد الوطني	25
1. االناتج المحلى الاجمالي	26
2. الانفاق الاستهلاكي	33
3. التضخم	33
4. الاستثمارات	35
1.4 الاستثمارات المحلية	35
2.4 الاستثمار الأجنبي المباشر	39
5. التجارة الخارجية	42
6. القطاع المالي والنقدي	50
1.6 تطورات الأسواق المالية	50
2.6 التطورات النقدية	51
3.6 التطورات المصرفية	52
7. المالية العامة	52
ثالثاً: السكان والقوى العاملة	55
1. السكان	56
2. القوى العاملة	56
1.2 توزيع تعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية	57
رابعاً: القضايا الاقتصادية المعاصرة	61
1. الإمارات التنافسية العالمية 2017	62
2. التنمية الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة	64
خامساً: التوقعات الاقتصادية لعام 2017	67

رسالة الوزير

المهندس. سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الاقتصاد

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة اتباع سياسات اقتصادية فعالة أثبتت قدرتها على الحد من آثار المتغيرات الاقتصادية العميقة التي أرخت بظلالها على الاقتصاد العالمي عموماً، وعلى الدول المنتجة والمصدرة للنفط على وجه الخصوص خلال السنوات القليلة الماضية.

فعلى الرغم من بوادر الانتعاش الحذر في بعض الدول، ما زال تباطؤ النمو يخيم على العديد من الاقتصادات الرئيسية شرقاً وغرباً. وتسهم بعض التحديات السياسية والاقتصادية واستمرار تقلب أسعار النفط، في التأثير على حركة التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية العالمية، وتقليص القدرة على التنبؤ واستشراف الآفاق المستقبلية للنمو الاقتصادي.

وفي ظل هذا المشهد، أثبت الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات مرونته وقدرته العالية على مواصلة النمو على الرغم من الضغوط والصعوبات الاقتصادية، وحافظ على مكانته المرموقة كثاني أكبر اقتصاد عربي وإحدى أهم الوجهات الإقليمية للتجارة والاستثمار وأنشطة الأعمال الاقتصادية.

ويأتي هذا التميز نتيجة لريادة ورشادة النموذج الاقتصادي الذي تتبناه دولة الإمارات، في ظل توجيهات قيادتها الرشيدة، وانسجاماً مع محددات رؤية الإمارات 2021 ببناء اقتصاد تنافسي عالمي متنوع قائم على المعرفة والبحوث والابتكارات بقيادة كفاءات وطنية.

فطبقاً للإحصاءات والبيانات التي تم رصدها في عدد من القطاعات الاقتصادية، حقق الناتج المحلي الإجمالي ولا سيما في القطاعات غير النفطية نمواً جيدا بالأسعار الجارية والثابتة، حيث تشهد سياسة التنويع الاقتصادي مزيداً من الرسوخ والتمكين في ظل المساعي المتواصلة لبناء اقتصاد ما بعد النفط.

كما حافظت الإمارات على صدارتها الإقليمية وتقدمها على الصعيد العالمي طبقا للتقارير الدولية في العديد من المؤشرات، ومنها مؤشرات التنمية والتنافسية وتطور البنى التحتية والإلكترونية وريادة الأعمال والابتكار وسهولة ممارسة الأعمال وتمكين التجارة والسياحة ونمو أنشطة استيراد وتصدير السلع والخدمات وإعادة التصدير وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة والصادرة.

إضافة إلى ذلك، تستمر الجهود والاستثمارات الاستراتيجية لتنمية القطاعات الحيوية في اقتصاد الدولة، مثل مشاريع البنى التحتية وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعة والنقل والطاقة المتجددة والسياحة والتعليم وغيرها.

وبالتوازي مع ذلك، يتركز الاهتمام خلال المرحلة الحالية على بناء مقومات التنمية المستقبلية، حيث تتجه المبادرات والمشاريع الريادية إلى تعزيز الاستثمارات النوعية المرتبطة بالابتكار والتقدم التكنولوجي والبحث والتطوير وتطبيقات الذكاء الاصطناعي ومفاهيم الثورة الصناعية الرابعة، تماشياً مع الأسس التي حددتها السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار والاستراتيجية الوطنية للابتكار ومئوية الإمارات 2071.

ويسر وزارة الاقتصاد أن تضع بين أيدي المعنيين من القطاعين الحكومي والخاص التقرير الاقتصادي السنوي 2017 الذي يرسم خريطة واضحة مزودة بالأرقام والإحصاءات الموثقة حول أبرز المستجدات الاقتصادية عالمياً وإقليمياً، ويستعرض تطورات الاقتصاد الوطني وأبرز النتائج والمنجزات التي تم تحقيقها خلال العام الماضي، وتحليل المعطيات الراهنة ونتائج استشراف الآفاق المستقبلية وفق منهجية علمية محكمة.

ويسعدني أن أتوجه بالشكر إلى جميع من أسهم في إعداد هذا التقرير وإثرائه بالمعلومات والبيانات التي نأمل أن تمثل إضافة معرفية مهمة تساعد راسمي السياسات وأصحاب المصلحة في القطاعين الحكومي والخاص على تكوين صورة واضحة عن المشهد الاقتصادي المحلي والإقليمي والعالمي ووضع الخطط المناسبة لتحقيق ما نصبو إليه جميعاً من تنمية وازدهار.

أولاً: الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية

1. الأوضاع الاقتصادية العالمية

عوامل عدة تجعل من عام 2017 أكثر صعوبة من غيره لجهة إمكانية استشراف ما يخبئه اقتصادياً واستثمارياً على المستويين الإقليمي والعالمي نظراً إلى كثرة التطورات والأحداث التي شهدها عام 2016 والتي ستستمر ارتداداتها في التبلور تباعاً. من التصويت المفاجئ لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلى انتخاب دونالد ترامب غير المتوقع رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، مروراً بأزمات الشرق الأوسط المتنقلة وانعكاساتها على الأمن والاستثمارات وأسعار النفط. أما في لبنان فأتى انتخاب رئيس للجمهورية ليعيد التفاؤل بانتعاش اقتصادي رغم وجود معوقات سيصعب تخطيها بسرعة.

كما أسهم خفض إنتاج النفط والتدابير التي لجأت إليها الحكومات لضبط أوضاع المالية العامة والصراعات الإقليمية في خفض معدل النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبموجب اتفاق توصلت إليه البلدان الأعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، بلغ إجمالي تخفيضات إنتاج النفط في الربع الأول من عام 2016 ما يزيد على مليون برميل من النفط يومياً فيما بين أكبر خمسة منتجين بالمنطقة: العراق وإيران والكويت والسعودية والإمارات. وتحملت السعودية الجانب الأكبر من هذه التخفيضات، وكان الالتزام بشروط الاتفاق أعلى مما كان متوقعاً.

أما مصرف "كريدي سويس" فقد أصدر تقريراً يوضح ما ستواجهه القارة الاوروبية من تحديات عام 2017 جراء تداعيات البريكسيت أي تصويت البريطانيين على الخروج من الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الانتخابات المقبلة في كل من فرنسا و ألمانيا وآثارها المحتملة على القارة ككل.

فلقد أوضح التقرير انه فيما يتعلق بالبريكسيت فهناك حالة من عدم التفاؤل نظراً إلى أن الهدوء النسبي الذي تبع النتيجة الصادمة يعود إلى كون بريطانيا لم تخرج بعد من الاتحاد الأوروبي ولأن الحكومة البريطانية لم تحدد بعد الاستراتيجية التي ستتبعها لترجمة الخروج على أرض الواقع. وعدم اليقين في ما يختص بمستقبل الاقتصاد البريطاني قد يترجم من خلال تراجع الاستثمارات وانتقالها إضافة إلى تراجع ثقة المستهلكين.

يستبعد التقرير أن تكون للبريكسيت البريطاني آثار الدومينو على باقي دول الاتحاد الأوروبي، لكن هذا لا يلغي فرضية أن تعتبر بعض الدول أن الخيار يستحق المغامرة. لكن الخبراء يرون أن من إيجابيات التطورات أنها قد تدفع بالاتحاد إلى إعادة النظر في سياسته تجاه اللاجئين، لكن وفي الحالة المعاكسة ستشهد تصاعداً إضافياً لحركات اليمين المتطرف التي تهدد أوروبا ككل وليس فقط الاتحاد. في المطلق يرجح التقرير أن تبلغ نسبة النمو في منطقة اليورو 1.5% مع بقاء الفروقات بين الدول.

أما في الولايات المتحدة، فلقد ساهم فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب بالإنتخابات الرئاسية الأميركية في ارتفاع عدم اليقين سياسياً، مع مخاطر تطال العلاقات الاقتصادية والتجارية للولايات المتحدة مع الدول الأجنبية في ضوء تصريحات الرئيس المنتخب.

يتوقع التقرير أن يشهد الاقتصاد الأميركي نمواً بحوالى 2%، وأن يتأنى الاحتياطي الأميركي في تشديد السياسة النقدية، ويراهن التقرير على ارتفاع معدلات سندات الخزانة الأميركية. وفي ما يختص بالقطاعات فان جميع المؤشرات تدل على أن عام 2017 سيكون أكثر صعوبة بالنسبة إلى التزامات الشركات الأميركية باستثناء الشركات المصدرة للمواد الأولية الذي يمكن أن يساهم في استقرار الأسواق.

أما الدولار، فان الظروف يفترض أن تصبح مؤاتية له. فبعد أن خفت مقابل اليورو والفرنك السويسري والين الياباني عام 2015 سيعود الدولار لتعزيز مكانته مقارنة بباقي العملات الرئيسية عام 2017. بالتالي ينصح الخبراء والمستثمرين بالاستفادة من أي انخفاض في الدولار الأميركي لتجميع العملة الخضراء.

في أميركا اللاتينية عانت معظم الدول من فترة طويلة من ضعف في النمو،لا بل من الركود جراء انخفاض أسعار السلع الأساسية والتي تسبب بها التباطؤ في الاقتصاد الصيني. وبشكل عام يتوقع أن تشهد بلدان أميركا اللاتينية بعض التحسن من حيث النمو الاقتصادي والتراجع في معدلات التضخم. فإن البرازيل، على سبيل المثال، وهي أكبر اقتصاديات المنطقة بدأت تعطي بعض مؤشرات الانتعاش، ومع ذلك يتوقع تسجيل انتعاش بطيء للناتج المحلي الإجمالي عام 2017، على أن تحافظ معدلات التضخم على معدلاتها فوق النسبة المستهدفة رسمياً وهي 5% لكنها لن تلبث أن تهبط تدريجياً.

وفي الأرجنتين، يبقى التضخم مرتفعاً، لكن تخفيف القيود النقدية المقترنة ببعض إجراءات التحفيز المالي يجب أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي عام 2017.

أما فنزويلا، فمن جهتها تعاني من انهيار اقتصادي يترافق مع تضخم مرتفع للغاية ونقص في السلع الأساسية. وفي ما لا تزال أسعار النفط دون المستوى المطلوب وفي ظل غياب أي محاولة جدية لتدارك الوضع والقيام بإصلاحات جذرية فإن التوقعات لعام 2017 هي بالكاد مشجعة.

أما آسيا- المحيط الهادئ، فان الثبات في النمو منذ خمس سنوات سيستمر حيث يتوقع أن تسجل المنطقة نمواً بنسبة 5.9% عام 2017 وهي نسبة تطابق تلك المسجلة عام 2016.

فالتوقعات الإيجابية الخاصة بآسيا-المحيط الهادئ مرتبطة بتحسن النظرة إلى الاقتصاد الصيني. فبعد 6 سنوات من البطء الاقتصادي المتواصل يظهر اقتصاد العملاق الآسيوي بعض علامات الاستقرار، ما دفع الخبراء إلى رفع توقعاتهم لمعدل نمو الاقتصاد الصيني من 6% لعام 2017 إلى 6.3%.

وعن أفريقيا، فلقد توقع البنك الأفريقي للتنمية أن ينتعش النمو الاقتصادي في أفريقيا عام 2017 ليحافظ على المرتبة الثانية كأسرع المناطق نمواً في العالم بعد شرق آسيا، مشيراً إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في القارة السمراء وبعد أن هبط إلى نسبة 1.9% عام 2016 سيعاود الارتفاع ليبلغ نسبة 3.2% عام 2017.

أما المنتدى الاقتصادي العالمي فيشير إلى أن أفريقيا تواجه توقعات متباينة في النمو التي رجح أن تكون أقل من متوسط 5% الذي سجل خلال العقد المنصرم، مرجعاً ذلك إلى الانخفاض في أسعار السلع والتباطؤ الاقتصادي في الصين. ومع هذا فإن عدداً من الدول الأفريقية ستسجل معدلات نمو تفوق 6%. وعموماً فإن الاختلاف في اقتصاديات القارة يحتم عليها مواجهة التحديات التي يفرضها ازدياد أعداد العاطلين عن العمل وخاصة عند الشباب إضافة إلى التغيرات المناخية الحادة وما ينتج عنها من مخاطر.

وتظهر تقديرات البنك الدولي أن معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجع إلى 2.7% في عام 2016، ويرجع ذلك إلى تدابير ضبط أوضاع المالية العامة في بعض البلدان وفرض القيود على إنتاج النفط في بلدان أخرى.

كما تراجع معدل النمو بشدة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 1.6%، بينما تسارعت وتيرته النمو في إيران إلى 4.6% وفي العراق إلى 10.2% بفضل الزيادات الكبيرة في إنتاج النفط، وفي إيران بفضل تعافي قطاع الزراعة، وإنتاج

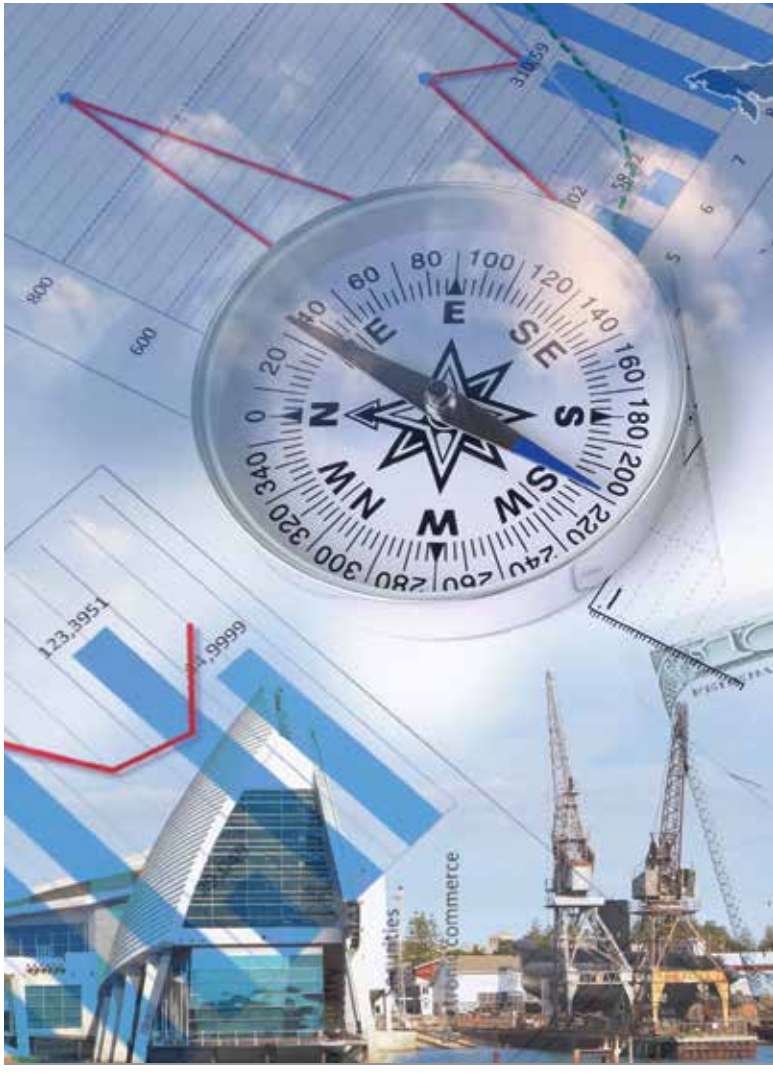

السيارات، والتجارة، والنقل، كما أتاح رفع العقوبات المتصلة بملفها النووي في عام § قدراً من الزخم..

وعلى صعيد البلدان المستورِدة للنفط، انخفض معدل النمو في مصر قليلاً إلى 4.3% في السنة المالية 2016، إذ واجهت الصناعات التحويلية معوقات بسبب نقص العملة الأجنبية، وتراجع نمو قطاع السياحة ولكن الحكومة عملت على التكيف مع الآثار الناشئة عن قرارها بتطبيق سعر صرف مرن منذ أواخر 2016، وهو القرار الذي أسهم في تحسين الصادرات والإنتاج الصناعي في بداية عام 2017. ونتيجة لهذه التدابير، سجلت مصر ارتفاعاً حاداً في معدل التضخم، ويتوقع تباطؤ فى النمو ليصل إلى 3.9% في السنة المالية 2017 نتيجة للتدابير التي اتخذتها الحكومة لتصحيح أوضاع المالية العامة لكنه سيتحسن بصورة مطردة إلى 4.6% في السنة المالية 2018 وإلى 5.3% في السنة المالية 2019، مدعوما بتطبيق إصلاحات مناخ الأعمال وتحسن القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

وفي الجزائر وإيران أيضاً، لعبت الضغوط الناشئة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية دوراً في تصاعد التضخم. كما ان معدل النمو في المغرب انخفض إلى 1.5% في 2016 بسبب انكماش لقطاع الزراعة بسبب الجفاف، ويتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي إلى 3.8% في 2017، و 3.7% في عام 2019 نتيجة لتعافي الإنتاج الزراعي من جراء تحسن الظروف المناخية وتطبيق الإصلاحات.وفي تونس، من المتوقع لأسباب مماثلة أن تتسارع وتيرة النمو إلى 2.3% في 2017 ثم إلى 3% في 2018.

يتوقع أن ينخفض معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام إلى 2.1% في عام 2017، حيث إن التأثير السلبي الناجم عن خفض إنتاج البلدان الأعضاء بمنظمة أوبك على البلدان المصدرة للنفط يفوق بدرجة بسيطة تحسن الظروف في البلدان المستوردة للنفط. ويُتوقع أن ينتعش النمو إلى 2.9% في عام 2018، بفرض تراجع حدة التوترات الجيوسياسية وزيادة أسعار النفط.

وتشير تقديرات البنك الدولى إلى انه من المتوقع أن ينتعش معدل النمو في المنطقة إلى 3.1% عام 2017، وان تسجل البلدان المستوردة للنفط أكبر الزيادات.

وعلى صعيد البلدان المصدِ رة للنفط، فمن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في السعودية لتصل الى 1.6% في عام 2017، وهو معدل ضعيف بالمعايير التاريخية وبالمقارنة بما كان عليه فى الاعوام السابقة. وتشير التنبؤات إلى أن معدل النمو في إيران سينتعش إلى 5.2% بفعل التوقعات باستمرار نمو إنتاج النفط، وإنجاز اتفاقات للحصول على استثمارات أجنبية. وفي الجزائر، تذهب التقديرات إلى أن معدل النمو سيتراجع إلى 2.9% من جراء هبوط الإنفاق على الأشغال العامة والتأخيرات في تنفيذ إصلاحات لنظم الضرائب والدعم.

وعلى صعيد البلدان المستوردة للنفط، فمن المتوقع أن يتراجع معدل النمو في مصر إلى 4.0% في السنة المالية 2017، مع بدء تطبيق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة، ومع تباطؤ معدلات الاستهلاك الخاص من جراء التضخم المتزايد، قبل أن ينتعش في عام 2018.

وفي المغرب، تشير التنبؤات إلى أن معدل النمو سيقفز إلى 4% في 2017 بفضل انتعاش الإنتاج الزراعي. كما شهدت الأردن تعافي فى معدلات الاستثمار والصادرات الذي سيدفع معدل النمو إلى 2.6%.

2. الأوضاع الاقتصادية العربية

• النمو الاقتصادي

كان للتطورات الاقتصادية الدولية غير المواتية خلال العام 2016 آثارها وانعكاساتها على أوضاع الاقتصادات العربية، حيث استمر التباطؤ في مستويات النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدول النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة بالإضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط، كما استمر تأثر عدد من البلدان العربية بأوضاع داخلية غير مواتية امتدت آثارها إلى بلدان عربية أخرى مجاورة.

جاء ذلك في الوقت الذي استلزمت فيه تطورات الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية تقييد السياسة المالية سواء في الدول العربية المصدرة للنفط لتحقيق الانضباط المالي على خلفية تواصل الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط في الأسواق الدولية، أو في الدول العربية المستوردة للنفط لاحتواء العجوزات المتزايدة في الموازنات العامة والتقليل من حجم الدين المحلي، وهو ما انعكس على مستويات الطلب الكلي.

أيضا اتجهت الدول العربية المصدرة للنفط خاصة دول مجلس التعاون الخليجي للتركيز على إعطاء دفعة قوية لسياسات التنويع الاقتصادي من خلال تبني رؤى وخطط واستراتيجيات وطنية مستقبلية لزيادة مستويات التنويع وفق أهداف كمية، وبرامج تنفيذية مع الحرص على توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطط التنويع سواء من خلال السحب من الاحتياطات أو الخصخصة أو تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الاستثمارية المهمة.

كما استلزم تجاوز الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية ببعض الدول العربية الأخرى لا سيما المستوردة للنفط، تبني إصلاحات اقتصادية في إطار برامج متوسطة المدى للإصلاح تنفذ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، تدعم تلك الاتفاقات برامج وطنية للإصلاح تشتمل على إجراءات وتدابير نقدية ومالية واخرى متعلقة بنظم الصرف لتعزيز مستويات الاستقرار الاقتصادي في تلك البلدان.

ونتيجة لهذا تشير التقديرات إلى تراجع معدل نمو الدول العربية كمجموعة بالأسعار الثابته إلى 2.1% في عام 2016 مقارنة بنمو بلغ 3.1% عام 2015، وذلك كمحصلة لتراجع معدل نمو مجموعة البلدان العربية المصدرة للنفط إلى 2.3% عام 2016 مقارنة بنمو قدره 3.0% عام 2015 وتراجع أقل حدة لوتيرة النشاط الاقتصادي في البلدان العربية المستوردة للنفط التي سجلت نموا بلغ 3.3% عام 2016 مقابل نمو قدره 3.6% عام 2015، و طبقا لبيانات البنك الدولي يتوقع أن تصل قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2016 إلى نحو 2500.9 مليار دولار، كما يتوقع أن يتجه النمو إلى الارتفاع إلى 2.3% عام 2017، ثم إلى 2.7% عام 2018.

• متوسط دخل الفرد

طبقا لقاعدة بيانات البنك الدولي تزايد عدد سكان العالم العربي عام 2016 إلى نحو 404.5 مليون نسمة، ومن المقدر طبقا لذات التقديرات أن يصل متوسط نصيب المواطن العربي من الناتج المحلي الاجمالي العربي عام 2016 إلى نحو 6184 دولار مع تباين كبير بين الدول العربية في هذا الشأن وذلك كمحصلة لتراجع الإيرادات النفطية ثم معاودتها الإرتفاع النسبي بنهاية العام وتأثر النمو الاقتصادي بذلك.

• التضخم

شهد عام 2016 ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة ليصل إلى نحو 8.4%، مقارنة مع حوالي 6.6% خلال عام 2015، وجاء ذلك كنتيجة لقيام معظم الدول باتخاذ إجراءات تستهدف خفض مستويات الدعم المقدم وخاصة بالنسبة لمواد الوقود والطاقة، إضافة إلى أثر الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول لترشيد الواردات من السلع الكمالية نتيجة للضغوط التي يتعرض لها سعر صرف الدولار مع انخفاض مواردها من النقد الأجنبي، كما تأثر معدل التضخم في عام 2016 بالظروف الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول وأثرها على المعروض من السلع والخدمات.

بالنسبة لتوقعات التضخم خلال عامي 2017 و2018، يتوقع أن يتأثر معدل التضخم بمجموعة من العوامل المحلية والخارجية، فعلى الصعيد المحلي من المتوقع أن يتأثر معدل التضخم في الدول العربية باستمرار بعض الدول في اتخاذ الاجراءات الهادفة لتخفيض مستوى الدعم المقدم وتطبيق ضريبة القيمة المضافة في عدد من الدول إضافة إلى احتمال صدور ضرائب أخرى جديدة في بعض الدول الأخرى مثل ضريبة استهلاك بعض السلع الضارة، كما يتوقع أن يتأثر بمدى تحسن مستويات الإنتاج الزراعي وأثره على المعروض من السلع الغذائية، أما عن العوامل الخارجية المؤثرة في مستويات التضخم في الدول العربية فتشمل توقع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط نتيجة للاجراءات المتخذة لخفض الانتاج النفطي من قبل الدول المنتجة الرئيسية، ومدى استمرار ارتفاع قيمة الدولار الامريكي وأثر ذلك في خفض قيمة الواردات السلعية في الدول العربية التي تتبنى نظما ثابته للصرف مقابل الدولار، في ظل العوامل السابقة من المتوقع

أن يصل معدل التضخم في الدول العربية خلال عام 2017 إلى حوالي 9.8%، ونحو 9.6% خلال عام 2018.

• الموازنات العربية

كمحصلة للتطورات الاقتصادية التي شهدتها كل من مجموعة البلدان العربية المصدرة للنفط والمستوردة للنفط خلال العام 2016، تراجعت الإيرادات العربية الكلية طبقا للتقديرات إلى نحو 615 مليار دولار عام 2016 بعد أن كانت 635 مليار دولار عام 2015 بنسبة تراجع طفيفة بلغت 3.0% حيث ساهم الإرتفاع الملموس المسجل في الإيرادات غير النفطية في بعض الدول العربية المصدرة للنفط وكذلك الزيادات المحققة في مستوى الايرادات الكلية في مجموعة البلدان العربية المستوردة للنفط في التخفيف نسبيا من حدة التراجع في الإيرادات النفطية، كما واصلت النفقات العامة تراجعها خلال العام 2016 حيث قدرت بنحو 840 مليار دولار بعد أن كانت مقدرة بنحو 900 مليار دولار عام 2015 بنسبة تراجع تقارب نحو 6.0%، وكمحصلة لذلك تشير تقديرات موازنات الدول العربية لعام 2016 إلى انخفاض نسبي لمستوى عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 10.3% مقارنة بنحو 11.4% عام 2015.

• التجارة الخارجية العربية

استمر التراجع في حجم التجارة العربية الخارجية للسلع والخدمات لتصل إلى 1971 مليار دولار عام 2016 بعد أن كانت 2058.5 مليار دولار عام 2015 بنسبة تراجع بلغت -4.2%، حيث انخفضت الصادرات العربية من السلع والخدمات إلى 938 مليار دولار عام 2016 بعد أن كانت 994 مليار دولار عام 2015 بنسبة تراجع بلغت -5.6%، كما انخفضت الواردات العربية من السلع والخدمات إلى 1033 مليار دولار عام 2016 بعد أن كانت 1055.5 مليار دولار عام 2015 بنسبة تراجع بلغت -2.1%.

• البطالة العربية

طبقا لقاعدة بيانات البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية يقدر حجم القوة العاملة بالدول العربية خلال عام 2016 بحوالي 135.2 مليون عامل، ويقدر معدل البطالة العربية التي تتركز بين الشباب المتعلم بنحو 11.4%، ولا تزال الدول العربية مستمرة في مواجهة عدد من التحديات الاقتصادية خلال عام 2016 يأتي على رأسها التطورات الاقتصادية الدولية غير المواتية وانعكاساتها على أوضاع الاقتصادات العربية، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط، وتأثر عدد من البلدان العربية بالأوضاع الداخلية في دول عربية أخرى مجاورة وانخفاض وتيرة النمو الاقتصادي مما لايُمكنها معه من تحقيق إنجاز ملموس على صعيد خفض معدل البطالة الذي يمثل أحد أهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها.

• أسواق المال العربية

شهد عام 2016 أحداث وتطورات هامة إنعكست على أداء أسواق المال العالمية واهمها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي ونتائج الانتخابات الأمريكية والتقلبات الحادة بأسعار النفط وقد أثرت تداعياتها على أسواق المال العربية وعلى الرغم من هذا تمكنت أسواق المال العربية من العودة للنمو وتحقيق مؤشرات أداء ايجابية خلال العام بعد أن كانت قد شهدت تراجعا خلال العام 2015، فقد حافظت القيمة السوقية لأسواق المال العربية عام 2016 على مستواها المحقق عام 2015، حيث بلغت 1.1 تريليون دولار بزيادة قدرها 3.7% عن العام 2015، وشهد المؤشر المركب لأسعار الأسهم الصادر عن صندق النقد العربي ارتفاعا واضحا ليصل إلى 304.49 نقطة في نهاية عام 2016 مقارنة مع 222.56 نقطة في نهاية العام 2015 أي بارتفاع بنسبة 36.8%، واستمر حجم التداول في الانخفاض للعام الثاني على التوالي حيث بلغ بالعام 2016 نحو 345.6 مليار دولار مقابل 540.5 مليار دولار عام 2015، بنسبة تراجع بلغت -36.1%، ويعود هذا الانخاض بالدرجة الأولى إلى انخفاض أحجام التداول في السوق المالي السعودي الذي انخفض خلال عام 2016 بنسبة تراجع بلغت -36.2% وشكل نحو 78.8% من أحجام التداول للأسواق المالية العربية مجتمعة، كما شهدت أحجام التداول لدى معظم أسواق المال العربية الأخرى انخفاضا خلال عام 2016.

• المديونية العربية

بناء على التقديرات الواردة بالتقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2016، ارتفع الدين العام الخارجي للدول العربية إلى 1032مليار دولار عام 2016 بعد أن كان 963 مليار دولار عام 2015، وذلك مع إقدام العديد من دول المنطقة على الإقتراض وإصدار سندات دين سيادية لتمويل العجز بموازناتها العامة، وانخفضت الاحتياطيات من العملات الأجنبية في الدول العربية لتبلغ 1060 مليار دولار، مع توقعات بمواصلة انخفاض تلك الاحتياطيات لتصل إلى 1000 مليار دولار عام 2017.

3. الأوضاع الاقتصادية الخليجية

قد شرعت دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات) في تنفيذ برامج لتنويع أنشطتها الاقتصادية بعيداً عن إنتاج النفط.

وهناك أضرار جسيمة على المنطقة الخليجية بشكل خاص، وآثار ممتدة وواسعة النطاق في أنحاء العالم بشكل عام نتيجة فشل اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا، والحرب المستمرة في اليمن، والمعارك ضد تنظيم داعش في العراق، والأزمة السياسية في ليبيا، والصراع في المنطقة، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، وإزهاق الأرواح، وتدمير مرافق البنية التحتية.

كما ان هناك آثار وتداعيات سلبية غير مباشرة تمثلت في عرقلة التجارة، والضغوط على المالية العامة من جراء طلبات الإنفاق المتصلة باللاجئين والأوضاع الأمنية، وفقدان عائدات السياحة.

ومن أهم المخاطر التى تتعرض لها المنطقة : عدم تحقق التوقعات الصعودية لأسعار النفط، وتصاعد حدة الصراعات، فإن ذلك ينذر بمخاطر هبوط كبيرة تهدد النمو في المنطقة وتشكل ضغطاً على الإنفاق الحكومي ومصادر إيرادات المالية العامة.

وقد يتعرض النشاط الاقتصادي في المنطقة الخليجية لمخاطر من جراء الآثار والتداعيات غير المباشرة للصراعات الدائرة في عدة بلدان، وكذلك اشتداد أعمال العنف والإرهاب. وستؤدى المخاطر المتزايدة بسبب الصراع إلى زيادة الشكوك والضبابية التي تكتنف الأوضاع الاقتصادية، وإبطاء معدلات الاستثمار. كما قد يشكل التشديد المتوقع للسياسة النقدية في الولايات المتحدة خطراً غير مباشر على النمو فى دول الخليج.

وما سبق نتج عنه تراجع معدل النمو بشدة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 1.6% مع امتداد آثار ضعف القطاع النفطي إلى القطاعات غير النفطية. ووفقاً لتقرير البنك الدولى عن الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجى، فان :

• البحرين

لا يزال معدل النمو بطيئاً ولا يزال عجز الموازنة العامة كبيراً، وقد تحول الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى تسجيل عجز، وتراجع احتياطى النقد الأجنبي مع وجود ضغوط كبيرة على ربط سعر الصرف. ورغم الجهود الأخيرة لضبط المالية العامة، فإن البحرين هي أشد دول مجلس التعاون الخليجي ضعفاً في مواجهة انخفاض أسعار النفط والبوكسيت نظراً لمحدودية مدخراتها وارتفاع مستوى ديونها، مما يجعلها عرضة للمخاطر التمويلية.

لايزال انخفاض أسعار النفط يمثل اختباراً لمدى قدرة اقتصاد البحرين على الصمود. وقد حافظت البحرين على سياسة مالية توسعية منذ عام 2009 مما أدى إلى عجز في المالية العامة. وقد تفاقم هذا الوضع 2015 مع تراجع ايرادات النفط بنحو 10% من إجمالي الناتج المحلي وتسجيل عجز إجمالي في الموازنة بلغ نحو 12.8% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 3.4% في عام 2014.

ولقد تم تخفيض توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 1.9% في عامي 2017 و2018، إذ أن استمرار أسعار النفط على مستوى متدن يؤثر سلباً على الاستهلاك

الخاص والحكومي. ومن المحتمل أيضاً تعليق العمل بعدد من الإستثمارات في قطاع البنية التحتية. وفي ظل غياب إجراءات جذرية في ما يتعلق بالمالية العامة، ستظل البحرين معرضة للمخاطر المالية. ومن المتوقع إنخفاض متوسط معدل التضخم إلى 2.1% في عام 2017 في إنعكاس لركود النشاط الإقتصادي والتخلص التدريجي من الأثار المؤقتة لزيادة الأسعار الناتجة عن إصلاحات الدعم.

• الكويت

تشير التقديرات إلى أن معدل النمو الاقتصادي بلغ 3% في 2016 مدعوماً بارتفاع إنتاج النفط وتنفيذ خطة التنمية، حيث ان التعافي الجزئي في أسعار النفط خلال العام الماضي ساعد على تخفيف الضغط على موازين المالية العامة إلى حد ما، واستمر تحسن وضع السيولة في القطاع المصرفي. ومن المتوقع أن تستمر مشروعات البنية التحتية الكبيرة في دعم النمو في الأجل القصير إلى المتوسط. وتشتمل التحديات الرئيسية على: الاعتماد الشديد على قطاع النفط ومشتقاته، والمعارضة البرلمانية لإجراء إصلاحات هيكلية عميقة.

ولقد تسارعت وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي في 2016 ليبلغ 3% (بأسعار السوق) بارتفاع من 1.8% في عام 2015. ونما الناتج المحلي في القطاع غير النفطي بنسبة 2% في تحسّن عن مستواه في 2015 (حينما بلغ 1.3%)، لكنه يقل عن نصف مستواه قبل أن يبدأ تراجع أسعار الطاقة العالمية في عام 2014.

من المتوقع أن تؤدي تخفيضات إنتاج النفط في إطار اتفاق منظمة أوبك إلى تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 2.5% في 2017. أما في الأجل المتوسط فان إنتاج النفط قد يتعافى، ما لم يتم التفاوض على اتفاق آخر لأوبك فيما يتصل بالإنتـــاج.

وتعتزم الحكومة استثمار 115 مليار دولار في القطاع النفطي خلال السنوات الخمس القادمة، وهو من شأنه أن يساهم أيضاً في تعزيز إنتاج النفط ابتداءً من عام 2018. ومع الدعم الإضافي الناجم عن الإنفاق على الاستثمارات العامة، فمن المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى نحو 3.2% في الأجل المتوسط.

ومن المنتظر أيضاً أن تنحسر الضغوط على الحساب الجاري والموازنة العامة بفضل تعافٍ جزئي لأسعار النفط وزيادة إنتاجه. وتفترض تنبؤات السيناريو الأساسي التنفيذ التدريجي للإصلاحات المتصلة بالإنفاق والإيرادات، ومنها استحداث الضريبة على القيمة المضافة في 2018 التي تعتزم الكويت تطبيقها.

• عُمان

لا يزال انخفاض أسعار النفط الممتد يؤثر على الاقتصاد العماني. ومن المحتمل أن يؤدي الاتفاق مع منظمة أوبك بخفض إنتاج النفط في عام 2017 واستمرار الحكومة في التزامها بإجراءات التقشف إلى انخفاض أكبر في معدل النمو.

ولا يزال عجز كل من الموازنة العامة والحساب الجاري كبيراً، ما يدفع عمان إلى اللجوء بشكل متزايد إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز. لكن من المتوقع انتعاش النمو في عام 2018 حيث تعلِق عمان الأمل ضمن خطة التنويع الاقتصادي على قطاعي الثروة السمكية والسياحة.

تشير التقديرات العمانية الرسمية إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انخفض من 5.7% عام 2015 إلى 2.2% عام 2016. وتشير التقديرات أيضاً إلى أن معدل نمو

إجمالي الناتج المحلي في القطاعات غير النفطية انخفض من 7% عام 2015 إلى 2% عام 2016، نظراً لتراجع الإنفاق العام وما تبعه من تأثيرات على الاستثمار والاستهلاك. ولقد أدى الاستثمار في تقنيات استخراج النفط إلى تسجيل مستويات غير مسبوقة في إنتاج النفط خلال عامي 2015 و2016.

ولقد انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في قطاع النفط والغاز بمقدار النصف تقريباً في 2016، حيث هبط من 4.2% في 2015 إلى 2.4% في 2016.

بشكل عام، يتوقع االنخفاض إضافي في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عام 2017 إلى أقل بشكل طفيف من 1% بسبب الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع المنتجين في منظمة أوبك لخفض إنتاج النفط حتى يونيو 2017 والتأثيرات المثبطة لخفض الإنفاق الحكومي على القطاع الخاص. كما انخفض الإنفاق بواقع 8% في موازنة عام 2017 مما يؤدي إلى عجز في الموازنة بنسبة 10.6% من إجمالي الناتج المحلي. لكن مع زيادة التأخير في جهود ضبط أوضاع المالية العامة، قد يصل عجز الموازنة إلى 13.9% فى نهاية عام 2017.

وستستمر السياسة النقدية التشددية مع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة. ونظراً للزيادة في تعريفة الكهرباء وارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية، فمن المتوقع ارتفاع معدل التضخم ليصل 1.4%.

• قطر

مع استمرار انخفاض أسعار الطاقة العالمية، تحولت أرصدة الموازنة والحساب الجاري إلى تسجيل عجز. فلقد قامت الحكومة بتخفيض الإنفاق الحالي وإصلاح نظام الدعم، لكن استمرار الإنفاق على المشاريع الرأسمالية لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 قد يؤدي إلى تعزيز النمو. ولا تزال الاحتياطيات المالية كبيرة أيضاً. في ظل عدم وضوح الآفاق على المدى المتوسط لقطاع النفط والغاز، ويعد تنويع أنشطة الاقتصاد أمراً بالغ الأهمية.

تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي إلى (ما يُقدَّر بنحو) 2.9% في عام 2016 مقابل 3.5% في عام 2015. وكما كان الحال في السنوات السابقة، ظل الإنتاج في قطاع النفط والغاز ثابتاً بشكل عام، مما يعكس بدرجة كبيرة تأثير التجميد المفروض ذاتياً على زيادة الإنتاج من حقل الشمال العملاق (مصدر الغاز الذي حول قطر إلى أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم).

تقوم قطر حالياً بتنفيذ مشاريع تمتد لسنوات بقيمة 200 مليار دولار لتحديث مرافق البنية التحتية قبل استضافة بطولة كأس العالم، وهو ما يفترض أن يدعم النشاط خاصةً في قطاعات الإنشاءات والنقل والخدمات. ومن المقرر أن يبدأ خلال عام 2017 الإنتاج في مشروع برزان للغاز بطاقة إنتاجية تبلغ 1.4 مليار قدم مكعبة يومياً-هو آخر مشروع تمت الموافقة عليه قبل قرار التجميد الخاص بحقل الشمال. وينبغي أن يعزز ذلك النمو ليصل إلى 3.3% في عام 2017 وأن يساعد في تعويض قدر من التراجع المتوقع في إنتاج الغاز الطبيعي خلال السنوات القليلة القادمة.

ومع بداية استقرار الاستثمارات المتعلقة باستضافة بطولة كأس العالم، يتوقع أن يستقر معدل النمو تدريجياً عند نحو

2.5% في عام 2019. ومع زيادة إنتاج الغاز وارتفاع أسعار النفط، يتوقع تعافي عائدات الصادرات. وسينخفض عجز الموازنة العامة مدفوعاً بما يتم تحقيقه من وفورات في النفقات الجارية وإصلاحات الدعم وتطبيق الضريبة على القيمة المضافة في عام 2018.

• السعودية

لا يزال انخفاض أسعار النفط يمثل اختباراً لمدى قدرة اقتصاد المملكة العربية السعودية على الصمود. في عام 2016، فقد قامت السلطات بتعميق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة وتطبيق مبادرات إصلاحية كبرى من أجل التصدي للتحديات المتنامية التي يفرضها الواقع الجديد في أسواق النفط. وفي ظل الجهود الجارية لضبط أوضاع المالية العامة، فلقد تحقق تحسن في آفاق المالية العامة متوسطة الأجل على حساب النمو الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على الإنفاق العام.

ولا يزال انخفاض أسعار النفط يفرض تحديات أمام تحقيق النمو واستدامة المالية العامة في المملكة. ورغم التعافي من متوسط شهري بلغ 30 دولاراً للبرميل في أوائل عام 2016 ليصل إلى 54 دولاراً للبرميل، فإن الأسعار في يناير 2017 ظلت أقل بكثير من نصف مستوى ذروتها الذي بلغته في عام 2014. ولأن قطاع النفط والغاز يشكل نحو 80% من إيرادات الموازنة العامة وأكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي فإن المملكة لا تزال عرضة للتأثر بانخفاض الأسعار.

من المتوقع زيادة التراجع في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية في عام 2017. ومن المتوقع أيضاً توقف النمو في قطاع النفط والغاز تماشياً مع الاتفاق الأخير لمنظمة أوبك. ولقد قامت السلطات بالفعل بخفض إنتاج النفط إلى 9.8 مليون برميل يومياً في يناير 2017، وهو ما يماثل مستوياته قبل هبوط أسعار النفط في عام 2014. لكن نظراً لتخفيف إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة بدرجة طفيفة في الموازنة العامة لعام 2017، فمن المفترض أن يتعافى الاقتصاد غير النفطي مع انخفاض وتيرة تصحيح أوضاع المالية العامة وأن ينمو بنسبة 2.1% في عام 2017. وبشكل عام، يتوقع أن يبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي 0.6% في عام 2017.

وعلى الجانب الخارجي، فإنه يتوقع استمرار عجز الحساب الجاري عند نسبة 4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017. ومع المضي قدماً، يتوقع تعافي متوسط أسعار الصادرات السنوية تدريجياً في عامي 2017 و2018. ومع زيادة التراجع في تعافي الواردات، يتوقع تحول الحساب الجاري إلى تحقيق فوائض صغيرة بدءاً من عام 2018 وما بعده.

• الإمارات العربية المتحدة

ان من شأن خفض إنتاج النفط الذي قررته منظمة أوبك أن يحد من النمو في 2017. لكن مع توقع ارتفاع أسعار الخام، وتحسين الطاقة الإنتاجية النفطية، ومع زيادة الاستثمارات قبل معرض إكسبو 2020 في دبي، من المنتظر أن يتعافى النمو في الأجل المتوسط. مع ذلك، يمثل ضعف نمو الاقتصاد العالمي وتراجع السيولة الإقليمية أبرز المخاطر بالنسبة إلى الآفاق المستقبلية.

تستمر أسعار النفط المنخفضة إضافة إلى تدابير التقشف المالي في الضغط على اقتصاد الإمارات. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغ 2.3% في 2016 بتراجع ملحوظ مقارنةً مع متوسط النمو المسجل خلال الفترة التي سبقت انهيار أسعار النفط عام 2014 والبالغ 5% (بين عامي 2010 و2014). كما أضعفت إجراءات التقشف ثقة مؤسسات الأعمال والمستهلكين وأبطأت نمو الائتمان للقطاع الخاص في 2016. وتشير التقديرات إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع النفط والغاز إلى 3% في 2016 من نحو 4.6% في 2015.

من المتوقع أن يحد خفض الإنتاج النفطي الذي قررته أوبك من معدل النمو في 2017 إلى 2%. ومن المتوقع أن ينتعش النمو بشكل طفيف ليصل إلى 3.2% في 2019.

ولقد حددت الحكومة الاتحادية معدل نمو مستهدف عند 4% لعام 2017، وهو ما يبدو طموحاً في ضوء ضعف نمو السيولة المصرفية والانخفاض المحتمل في إنتاج النفط حسبما قررت أوبك لهذا العام. بينما يتوقع أن يرتفع إنتاج النفط خلال عام 2018 بفضل الاستثمارات في تطوير حقول الإنتاج.

ومن المتوقع أن ينتعش أيضا نمو القطاعات غير النفطية وذلك نتيجة التحسن المتوقع لأسعار النفط وتأثيراته الإيجابية على الثقة والأوضاع المالية، تسارع وتيرة تنفيذ المشروعات العملاقة قبل استضافة دبي معرض إكسبو 2020 (من المتوقع أن يجتذب معرض إكسبو 2020 عدداً كبيراً من الزوار، ويعزز الاستهلاك الخاص وصادرات الخدمات)، رفع العقوبات عن إيران سيؤدي إلى زيادة التبادل التجاري.

ثانياً: آداء الاقتصاد الوطني

1. االناتج المحلى الاجمالى

أظهرت تقارير الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء ان الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار (الحقيقية) الثابتة ارتفع بنسبة 3% نهاية 2016 مقارنة بعام 2015، بحسب التقديرات الأولية للإحصاءات الاقتصادية، التي أكدت أن اقتصاد الدولة حافظ على معدلات نمو موجبة بالأسعار الثابتة نتيجة نجاح انتهاج الدولة لسياسات التنويع الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاجية الاقتصادية، وتفعيل المبادرات والأنشطة التي من شأنها زيادة الاعتماد على القطاعات غير النفطية، وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وذلك برغم الظروف غير المستقرة التي شهدتها أسواق النفط العالمية، والتراجع الذي شهدته أسعار الإنتاج في مختلف الأسواق.

وتشير البيانات إلى أن تقديرات الناتج المحلى الإجمالي لعام 2016 بالأسعار الحقيقية (سنة الأساس 2010) بلغت 1391.1مليار درهم تقريباً على مستوى الدولة، في حين بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 1280.8 مليار درهم تقريباً نهاية عام 2016.

وعلى مستوى التنويع الاقتصادي والأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، أشارت التقديرات الأولية إلى أن تقديرات الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاعات غير النفطية بلغ1067.3مليار درهم تقريباً، بنسبة ارتفاع تصل إلى 3.9% (بالأسعار الجارية) وبنسبة 2.7% (بالأسعار الحقيقية (الثابتة) نهاية عام 2016 مقارنةً بقيمته نهاية عام 2015.

وأظهرت البيانات أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بنحو 16.7%، كما ساهمت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنحو 12.8%، ونشاط البناء والتشييد بحوالي 10.3%، أما مساهمة أنشطة الخدمات المالية، فقد بلغت 10.1% وأنشطة الصناعات التحويلية، فقد بلغت 9.5%، تقريباً.

ومن حيث نسبة النمو للأسعار الجارية لعام 2016 مقارنة مع 2015 فقد حققت الأنشطة غير النفطية نمواً موجباً، ومنها نشاط الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات حققت أعلى نمو سنوي بنسبة 8.5%، يليها أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية بنسبة نمو 7.1%، وفيما حققت أنشطة الفنون والترفيه والترويج وأنشطة الخدمات الأخرى نمواً بنسبة 6.8%، وحققت أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية وقطاع الأنشطة العقارية نمواً بنسبة 6.7%، وبلغت نسبة النمو بقطاع النقل والتخزين 5.9%، وحقق قطاع التعليم نمواً بنسبة 5.7%.

وبلغت أعلى نسبة نمو في الأسعار الحقيقية في قطاع النقل والتخزين بنسبة 7.4%، ولقطاع الفنون والترفيه وأنشطة الخدمات الأخرى بنسبة 6.5%، ولقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 6%، ولنشاط الإقامة والخدمات الغذائية 5.7%، ولنشاط الصحة البشرية والخدمات الاجتماعية 5.2%.وهذا يؤكد المسار الإيجابي لتحقيق رؤية الإمارات 2021 واستراتيجيتها المتعلقة بتنمية القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط.

جدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية (مليون درهم)

القطـــاعـــات	2012	2013	*2014	*2015	*2016
قطاع المشروعات غير المالية	1,221,394	1,251,711	1,276,855	1,096,966	1,057,794
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	8,783	9,223	9,448	9,747	10,266
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	538,438	529,995	506,223	287,492	213,437
الصناعات التحويلية	105,490	108,085	115,694	117,951	121,223
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	34,763	35,705	38,798	46,418	50,364
التشييد والبناء	112,728	115,646	122,647	128,167	132,200
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	137,178	150,680	155,637	160,758	164,134
النقل والتخزين	75,824	79,598	85,732	89,891	95,220
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	24,375	28,564	30,913	31,288	33,395
المعلومات والاتصالات	31,917	32,875	36,040	37,518	38,882

القطـــاعـــات	2012	2013	*2014	*2015	*2016
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	83,747	100,537	115,541	125,337	129,050
الأنشطة العقارية	65,208	66,089	74,372	82,273	87,762
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	33,985	36,662	38,907	40,138	41,855
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	21,189	23,648	24,633	25,862	27,036
الإدارة العامة والدفاع: الضمان الاجتماعي الإجباري	65,926	74,809	80,740	84,040	85,168
التعليم	13,192	13,994	15,509	16,059	16,982
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	12,013	14,870	15,994	16,713	17,892
الفنون والترفية والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	6,309	6,077	6,307	6,690	7,145
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل	5,451	6,788	7,608	8,225	8,748
المجموع	**1,376,519**	**1,433,844**	**1,480,743**	**1,314,568**	**1,280,760**
إجمالي غير النفطي	**838,081**	**903,849**	**974,520**	**1,027,077**	**1,067,322**

* اولية المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء

جدول رقم (2) هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية %

القطـــاعـــات	2012	2013	*2014	*2015	*2016
قطاع المشروعات غير المالية	88.7	87.3	86.2	83.4	82.6
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	0.6	0.6	0.6	0.7	0.8
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	39.1	37.0	34.2	21.9	16.7
الصناعات التحويلية	7.7	7.5	7.8	9.0	9.5
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	2.5	2.5	2.6	3.5	3.9
التشييد والبناء	8.2	8.1	8.3	9.7	10.3
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	10.0	10.5	10.5	12.2	12.8
النقل والتخزين	5.5	5.6	5.8	6.8	7.4
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	1.8	2.0	2.1	2.4	2.6
المعلومات والاتصالات	2.3	2.3	2.4	2.9	3.0

القطـــاعـــات	2012	2013	*2014	*2015	*2016
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	6.1	7.0	7.8	9.5	10.1
الأنشطة العقارية	4.7	4.6	5.0	6.3	6.9
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	2.5	2.6	2.6	3.1	3.3
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	1.5	1.6	1.7	2.0	2.1
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	4.8	5.2	5.5	6.4	6.6
التعليم	1.0	1.0	1.0	1.2	1.3
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	0.9	1.0	1.1	1.3	1.4
الفنون والترفية والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	0.5	0.4	0.4	0.5	0.6
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل	0.4	0.5	0.5	0.6	0.7
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
إجمالي غير النفطي	60.9	63.0	65.8	78.1	83.3

* اولية المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء

جدول رقم (3) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الجارى) حسب الأنشطة الاقتصادية %

القطـــاعـــات	2012	2013	*2014	*2015	*2016
قطاع المشروعات غير المالية	6.4	2.5	2.0	14.1-	3.6-
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	1.3	5.0	2.4	3.2	5.3
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	7.1	1.6-	4.5-	43.2-	25.8-
الصناعات التحويلية	6.1	2.5	7.0	2.0	2.8
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	12.4	2.7	8.7	19.6	8.5
التشييد والبناء	2.7-	2.6	6.1	4.5	3.1
تجارة الجملة والتجزئة: إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	5.6	9.8	3.3	3.3	2.1
النقل والتخزين	5.2	5.0	7.7	4.9	5.9
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	10.7	17.2	8.2	1.2	6.7
المعلومات والاتصالات	2.4	3.0	9.6	4.1	3.6

القطـــاعـــات	2012	2013	*2014	*2015	*2016
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	8.0	20.0	14.9	8.5	3.0
الأنشطة العقارية	14.9	1.3	12.5	10.6	6.7
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	3.1	7.9	6.1	3.2	4.3
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	7.1	11.6	4.2	5.0	4.5
الإدارة العامة والدفاع: الضمان الاجتماعي الإجباري	13.2	13.5	7.9	4.1	1.3
التعليم	15.9	6.1	10.8	3.5	5.7
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	34.6	23.8	7.6	4.5	7.1
الفنون والترفية والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	15.9	3.7-	3.8	6.1	6.8
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل	6.8	24.5	12.1	8.1	6.3
المجموع	6.8	4.2	3.3	11.2-	2.6-
إجمالي غير النفطي	6.6	7.8	7.8	5.4	3.9

* اولية المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء

وتشير البيانات إلى إن الاقتصاد الإماراتي تكيف مع الانخفاض المستمر في أسعار الخام الأسود، حيث تشير التوقعات الى نمو الناتج المحلي الاجمالي للامارات بنسبة 2.8% خلال العام الجاري وأن يرتفع الى 3.3% خلال العام القادم 2018.

2. الانفاق الاستهلاكي

تراجع الأسعار العالمية للنفط خلال العام 2016 إلى نحو 40.8 دولار/ للبرميل في المتوسط بالمقارنة بنحو 49.5 دولار/ للبرميل في المتوسط المسجله خلال العام 2015 بنسبة تراجع بلغت نحو -18%، كان له تأثيره على تراجع حجم الايرادات النفطية التي تسهم بالجزء الأكبر من الايرادات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة بنحو -14.7% عام 2016 مقارنة بالايرادات النفطية المسجلة بالعام 2015، وهو ما دفع الدولة خلال عام 2016 إلى الاستمرار في انتهاج سياسة ضبط وترشيد الانفاق الحكومي الجاري مع استمرار الانفاق الاستثماري على تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي من شأنها حفز النمو وتعزيز حركة التنمية وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مستفيدة في ذلك من الفوائض المالية المتراكمة المتاحة لديها، ومن ثم تراجع حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي من 163.7 مليار درهم عام 2015 إلى 161.7 مليار درهم عام 2016 بنسبة تراجع بلغت -1.2%، في حين تزايد الإنفاق الاستهلاكي الخاص من 674.2 مليار درهم عام 2015 إلى 753.0 مليار درهم عام 2016 بنسبة نمو بلغت 11.7%.

جدول رقم (4) الإنفاق الاستهلاكي النهائي لعامي 2015 و 2016 (مليار درهم)

البيان	2015	2016	نسبة النمو %
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	163.7	161.7	-1.2%
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	674.2	753.0	11.7%
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	838.0	914.7	9.1%
الإنفاق الاستهلاكي النهائي/الناتج الاجمالي الحقيقي	62.1%	65.7%	

المصدر: إدارة الإحصاءات الاقتصادية، قسم الحسابات الوطنية والتمويل الحكومي، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، تقديرات أولية، يوليو 2017.

وكمحصلة لذلك تزايد حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي من 838.0 مليار درهم عام 2015 إلى 914.7 مليار درهم عام 2016 بنسبة زيادة قدرها 9.1%، وتزايدات نسبة الإنفاق الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بين العامين من 62.1% عام 2015 إلى 65.7% عام 2016 وذلك على النحو المبين بالجدول التالي رقم (4).

3. التضخم

نما معدل التضخم في الإمارات خلال عام 2016 بأدنى وتيرة في 3 سنوات، مسجلاً 1.6% بحسب تقرير الرقمي القياسي لأسعار المستهلك في الإمارات 2016 الصادر عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وكان التضخم قد ارتفع فى الإمارات بنسبة 4% خلال عام 2015 وبنسبة 2% خلال عام 2014.

ويرجع إرتفاع التضخم بمعدل 1.6% عام 2016، إلى زيادة أسعار التعليم 4%، وارتفاع أسعار السكن والكهرباء والمياه والغاز بنسبة 4% والملابس والأحذية 3% والمطاعم والفنادق بمعدل 2% خلال العام، كما ارتفعت أسعار خدمات الصحة بنسبة 1.7% وأسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 1% والتبغ بنسبة 1.5%، بينما زادت أسعار سلع وخدمات متنوعة بنسبة

1% والترويح والثقافة والإجهزة المنزلية بنسبة 0,3 لكل منهما. وعلى الجانب الآخر، انخفضت أسعار النقل 4.5% وتراجعت أسعار الاتصالات بنسبة 0.81%.

ويرجع ارتفاع أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات إلى زيادة أسعار بعض أصناف الخضراوات والفواكه والخبز والحبوب ومنتجاتها والأسماك والمأكولات البحرية، بينما هبطت أسعار مجموعة النقل خلال 2016 بسبب انخفاض أسعار السيارات وأسعار ووقود والزيوت والشحوم وخدمات صيانة وإصلاح معدات النقل.

أوضحت الهيئة الاتحادية للتنافسية، أن التضخم في الإمارات سجل ارتفاعاً بلغت نسبته 1.6% في أغسطس 2017 مقارنة بنفس الشهر من عام 2016. فلقد ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2017 بنحو 1.9%، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وعلى مستوى شهري، انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 0.2% خلال شهر أغسطس 2017، مقابل نسبته في شهر يوليو 2017.

وذكرت الهيئة، أن مجموعة السكن والمياه والكهرباء وباقي أنواع السكن الأخرى، سجلت الارتفاع الأعلى في الأسعار خلال أغسطس 2017، مقارنة بباقي المجموعات، إذ ساهمت بنسبة 49% في الارتفاع منذ بداية العام.

جدول رقم (5) معدلات التصخم حسب مجموعات الإنفاق، 2014-2016

مجموعات الإنفاق الرئيسية	2014	2015	2016
الرقم القياسي العام	2.33	4.07	1.62
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	2.18	1.24	1.01
المشروبات الكحولية والتبغ	2.95	1.21	1.06
الملابس والاحذية	0.20	1.62-	3.25
السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	3.13	8.83	3.57
التجهيزات والمعدات المنزلية	4.23	2.24	0.29
خدمات الصحة	0.43	0.34	1.74
خدمات النقل	1.37	2.00	4.08-
الاتصالات	0.55	0.13	0.81-
الترويح والثقافة	0.76	0.06	0.30
التعليم	4.33	3.76	4.22
المطاعم والفنادق	1.22	2.67	2.12
سلع وخدمات متنوعة	2.78	2.17	0.78

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء. سنة الأساس (100=2014)

4. الاستثمارات

1.4 الاستثمارات المحلية

نظرا لتراجع الايرادات النفطية التي تشكل الشق الأكبر من الايرادات العامة للدولة التي يعتمد عليها في الانفاق على أغراض التنمية بنسبة نحو -14.7% عام 2016 مقارنة بالايرادات النفطية المسجلة بالعام 2015، وفي إطار السعي لتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل ودعم توجه الدولة في التحول نحو الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات، استمرت الدولة خلال العام 2016 في اتباع سياستها المالية الرشيدة التي اتبعتها بالعام 2015، والتي كان قوامها التركيز على ضبط وترشيد مستويات الانفاق الجاري واستمرار الانفاق الاستثماري على تنفيذ المشروعات الخاصة بالتجهيز للحدث العالمي اكسبو 2020 ومشروعات البنية التحتية والمشروعات الاستراتيجية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مثل الطاقة والصناعة والسياحة والتعليم والبنية التحتية المادية والإلكترونية واللوجستية والخدمات المالية مع تأجيل بعض المشروعات التي لاتمثل أولوية، وذلك بالاستفادة من الاحتياطيات والفوائض المالية المتاحة لديها وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات، مع تنمية الايرادات العامة وتنويع مصادرها.

وتشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (6) إلى تطور إجمالي استثمارات الدولة بالأسعار الجارية من نحو 307.9 مليار درهم عام 2015 (كان نصيب الاستثمارات غير النفطية منها 257.9 مليار درهم بنسبة 83.8%) إلى 302.8 مليار درهم عام 2016 (كان نصيب الاستثمارات غير النفطية منها 266.4 مليار درهم بنسبة نحو 88.0%) بنسبة تراجع بلغت -1.7%، وذلك كمحصلة لتزايد استثمارات القطاع العام في تنفيذ المشروعات من 145.8 مليار درهم عام 2015 إلى 146.4 مليار درهم عام 2016 بنسبة نمو بلغت 0.4%، وتراجع مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات من 162.1 مليار درهم عام 2015 إلى 156.4 مليار درهم عام 2016 بنسبة تراجع بلغت نحو -3.5%.

جدول رقم (6)

إجمالي تكوين رأس المال حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية لعامي 2015 و 2016 (مليار درهم)

البيـــــان	2015		2016		نسبة النمو %
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %	
إجمالي تكوين رأس المال	307.9	%100.0	302.8	%100.0	%1.7-
القطاع العام	145.8	%47.3	146.4	%48.3	%0.4
القطاع الخاص	162.1	%52.7	156.4	% 51.7	%3.5-

*المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، تقديرات أولية، يوليو 2017.

الشكل رقم (1) إجمالي تكوين رأس المال حسب القطاعات بالأسعار الجارية لعامي 2015 و 2016 (مليار درهم)

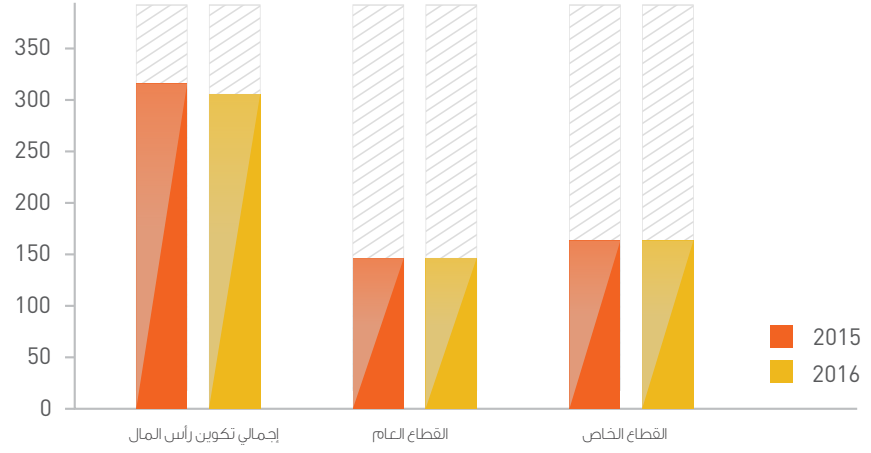

تحليل هيكل الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (7) إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية لعامي 2015 و 2016(مليار درهم)

القطاعات الاقتصادية	*2015		*2016	
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %
الزراعة والحراجة وصيد والأسماك	1.289	%0.4	1.338	%0.4
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي)	50.002	%16.2	36.449	%12.0
الصناعات التحويلية	24.275	%7.9	24.980	%8.3
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	23.858	%7.8	26.657	%8.8
التشييد والبناء	10.174	%3.3	10.789	%3.6
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	21.961	%7.1	22.446	%7.4
النقل والتخزين	52.316	%17.0	54.797	%18.1
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	6.135	%2.0	6.608	%2.2
المعلومات والاتصالات	7.490	%2.4	7.860	%2.6
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	5.255	%1.7	5.488	%1.8

القطاعـــات الاقتصـــادية	*2015		*2016	
	القيمة	المساهمة %	القيمة	المساهمة %
الأنشطة العقارية	46.946	%15.3	49.768	%16.4
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	5.042	%1.6	5.304	%1.8
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	4.582	%1.5	4.832	%1.6
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	33.546	%10.9	29.542	%9.8
التعليم	4.185	%1.4	4.285	%1.4
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	7.746	%2.5	8.209	%2.7
الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	3.101	%1.0	3.477	%1.2
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب العمل	0	0.0	0	%0.0
المجموع	307.904	%100.0	302.830	%100.0

*المصدر : الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، يوليو 2017.

من أرقام الجدول يتبين استحواذ قطاع النقل والتخزين والاتصالات الأخرى على 18.1% من إجمالي الاستثمارات المنفذه بكافة القطاعات الاقتصادية وجاء الأول بين كافة القطاعات خلال العام 2016، تلاه قطاع الأنشطة العقارية الذي استحوذ على نحو 16.4% من إجمالي الاستثمارات المنفذه، ثم قطاع الصناعات الاستخراجية الذي نفذ 12.0% من إجمالي الاستثمارات، ثم الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري الذي نفذ نحو 9.8% من حجم الاستثمارات، تلاه قطاع الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات الذي نفذ نحو 8.8% من الاستثمارات، ثم قطاع الصناعات التحويلية الذي نفذ نحو 8.3% من الاستثمارات وقد استحوذت تلك القطاعات مجتمعة على نحو 73.4% من إجمالي حجم الاستثمارات المنفذة عام 2016.

شكل رقم (2)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية لعامي 2015 و 2016

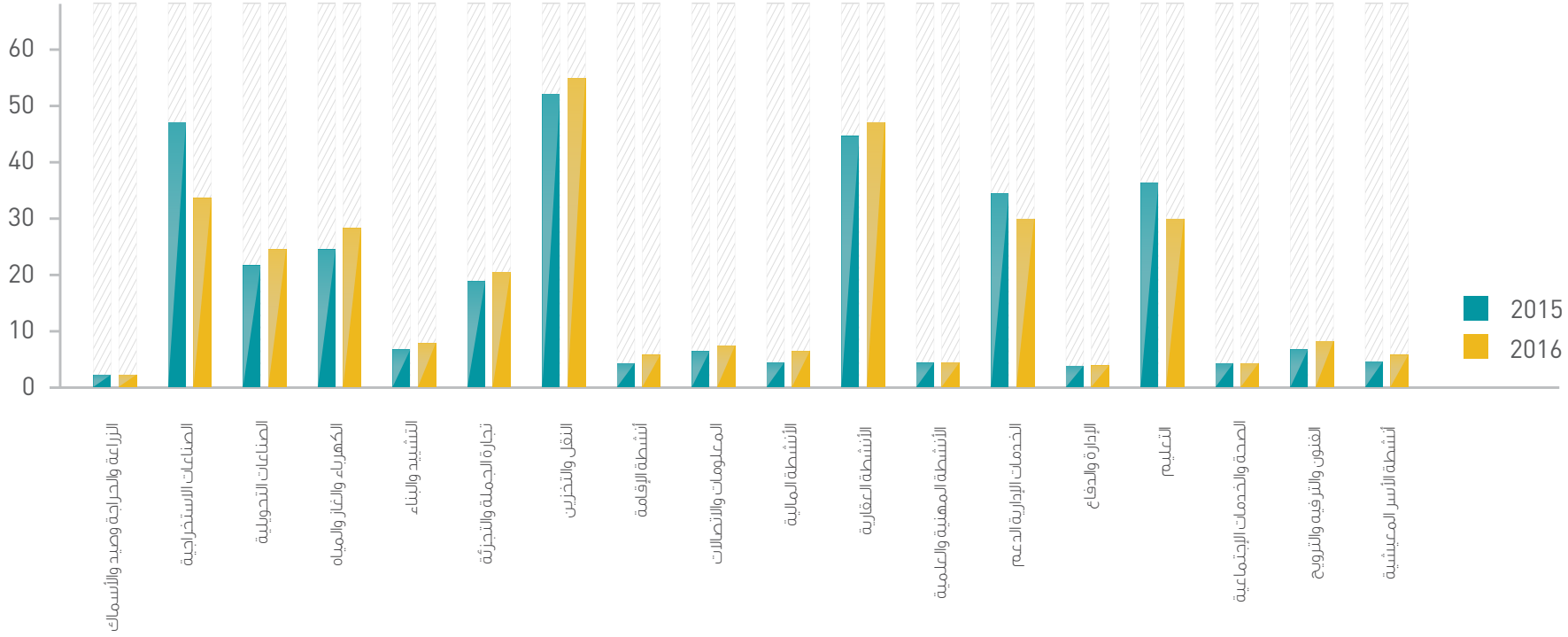

2.4 الاستثمار الأجنبي المباشر

طبقا للاحصائيات الصادرة عن "الأونكتاد" حققت دولة الإمارات العربية المتحدة نموا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية عام 2016 حيث بلغت نحو 9.0 مليار دولار مقارنة مع 8.8 مليار دولار عام 2015 بنسبة نمو بين العامين بلغت 2.3% وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2011-2016 بلغ 4.9%، وبذا تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية التراكمية الواردة الي الدولة وبلغ 117.9 مليار عام 2016 بعد أن كان 108.9 مليار دولار عام 2015، وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2011-2016 بلغ نحو 10.7%، مدعوما بصورة رئيسية بالاستثمارات المتزايدة في قطاعات الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة الأخرى مثل الألومنيوم والبتروكيماويات إضافة إلى قطاعات أخرى كالسياحة والطيران، ويتميز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة بالتنوع الكبير، حيث يأتي بمقدمة القطاعات الاقتصادية المستحوذة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قطاعات العقارات وخدمات الأعمال وتجارة الجملة والتجزئة والمؤسسات المالية والتأمين والصناعات التحويلية ومنتجات تكرير النفط

حلت الإمارات في المرتبة الثانية بعد تركيا في قائمة الدول الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة غرب آسيا خلال العام 2016 بعد أن استحوذت على حصة 32.2% من إجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المنطقة والمقدرة بنحو 28 مليار دولار، كما جاءت في المرتبة الأولى على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي بعد أن استحوذت على نحو 50.0% من الاستثمارات المتدفقة على المنطقة والمقدرة بنحو 17.9 مليار دولار.

ومن المتوقع أن تشهد الدولة في الأعوام القادمة المزيد من النمو في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل توجه الدولة نحوتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتحقيق رؤيتها لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار في ظل وجود بيئة اقتصادية آمنه ومناخ استثمار وأعمال مشجع ومشروعات عملاقة بقطاعات البنية التحتية والصناعة والطاقة المتجددة والسياحة والطيران، واعتماد السياسة العليا لدولة الامارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتي تتضمن 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل والفضاء والمياه وتخصيص حجم استثمارات متوقعة فيها باكثر من 300 مليار درهم.

جدول رقم (8)

تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2011-2016 (مليار دولار)

العام	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الداخلة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية الداخلة
2011	7.1	71.0
2012	8.8	79.8
2013	9.5	89.3
2014	10.8	100.1
2015	8.8	108.9
2016	9.0	117.9
متوسط النمو %	%4.9	%10.7

المصدر: تقارير الأونكتاد سنوات مختلفة.

كما تعد دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر مستثمر عربي في الخارج حيث تطور حجم استثماراتها السنوية بالخارج من 2.2 مليار دولار عام 2011 إلى 15.7 مليار دولار عام 2016، بمتوسط معدل نمو سنوي كبير بلغ 48.2%، وبذا تضاعف رصيد استثماراتها التراكمية بالخارج من 57.8 مليار دولار عام 2011 إلى 113.2مليار دولار عام 2016 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 14.4% وذلك وفقا لتقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن الأونكتاد.

واحتضنت الدولة خلال العام 2017 "ملتقى الاستثمار السنوي العالمي السابع" بدبي تحت شعار "الاستثمار العالمي والتنافسية"، الذي جمع كبار المستثمرين والخبراء والممارسين على المستوى العالمي، لمناقشة الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في تعزيز التنافسية والتنمية، وأتاح الملتقى الفرصة للتعرّف على الاستثمارات الجديدة المتاحة، والتركيز على السياسات الجديدة التي يتم تنفيذها، والتعرف على أفضل الممارسات في الصناعة في الوقت الحالي والمستقبل، وقدم الملتقى منطقة المستثمرين كمنصة آمنة لصناديق الثروة السيادية وصناديق الاستثمار للالتقاء مع ممثلي الحكومات الرسميين وخبراء الصناعة من أكثر من 140 دولة لمناقشة فرص الاستثمار، وكذا حفل كوكتيل التواصل الاستراتيجي لكبار المسؤولين لتعزيز التواصل وتبادل الأفكار، ومنطقة تواصل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المخصّصة للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم للقاء الشركاء والممولين المحتملين.

شكل رقم (3)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة

إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2011 – 2016 (بالمليار دولار)

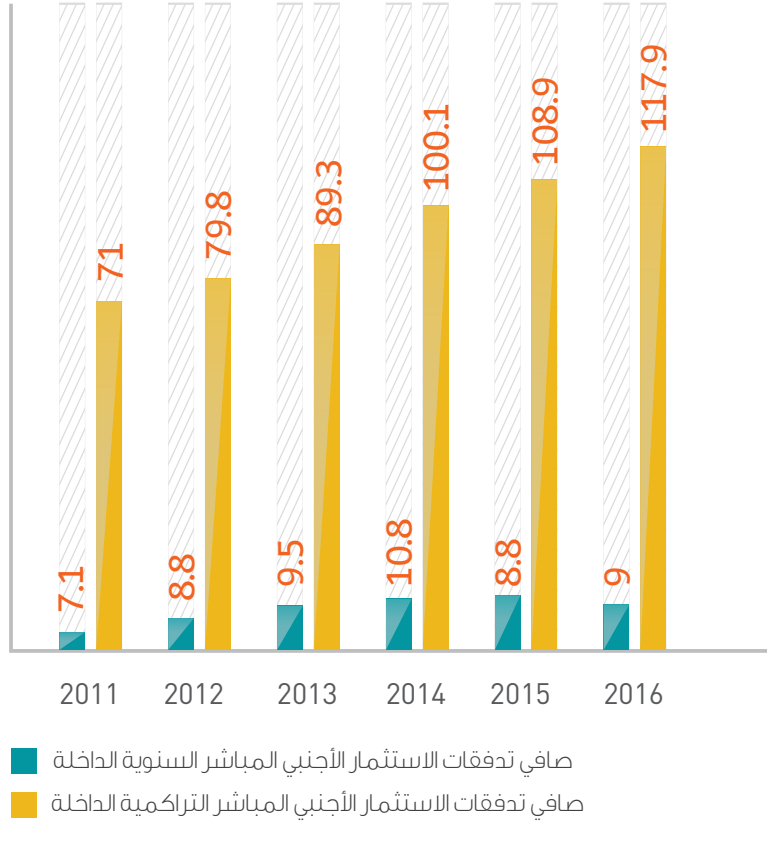

شكل رقم (4)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية والتراكمية الخارجة
من دولة الإمارات العربية المتحدة عن السنوات 2011-2016

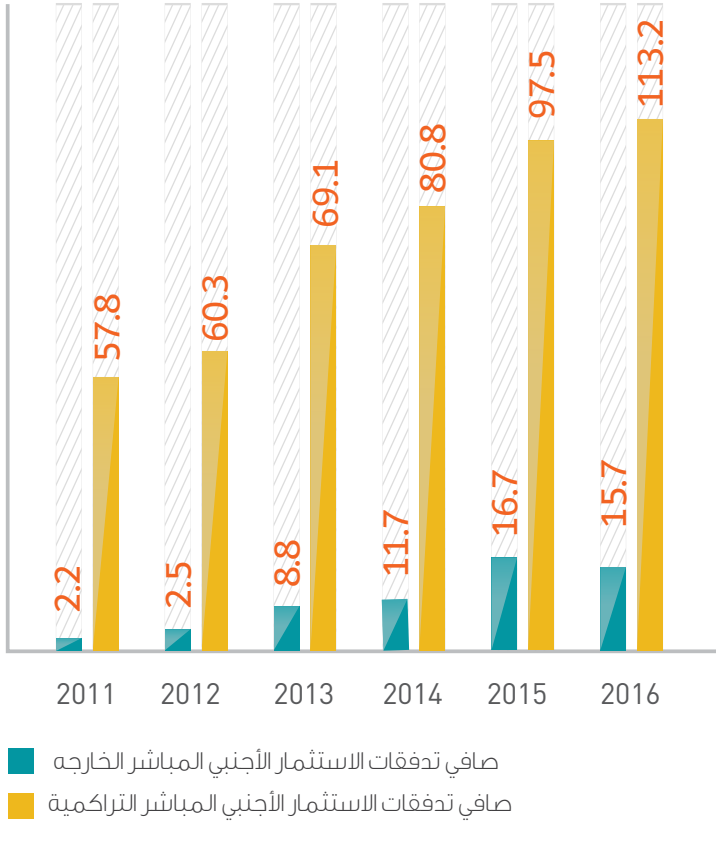

جدول رقم (9)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من دولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2011 – 2016 (بالمليار دولار)

العام	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرالخارجة	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية
2011	2.2	57.8
2012	2.5	60.3
2013	8.8	69.1
2014	11.7	80.8
2015	16.7	97.5
2016	15.7	113.2
متوسط النمو %	%48.2	%14.4

المصدر: تقارير الأونكتاد سنوات مختلفة.

5. التجارة الخارجية

واصلت التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات، مسيرة النمو خلال عام 2016 مقارنة مع عام 2015، متخطية الآثار السلبية للتحديات التي ترتبت على تباطؤ حركة التجارة العالمية، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، فضلاً عن الآثار السلبية للاضطرابات الأمنية التي شهدتها المنطقة.

وكشفت البيانات الإحصائية للهيئة الاتحادية للجمارك، ارتفاع حجم التجارة الخارجية غير النفطية للدولة (تجارة مباشرة ومناطق حرة) خلال عام 2016، لتسجل 1.564 تريليون درهم، مقارنة مع 1.556 تريليون درهم في عام 2015

وأظهرت البيانات أن قيمة واردات دولة الإمارات من الخارج نمت في حدود ضيقة لا تجاوز نسبة 2% خلال عام 2016، إذ بلغت 969 مليار درهم مقابل 952.3 مليار درهم في عام 2015، بينما نمت الصادرات بنسبة تصل إلى 5% لتبلغ قيمتها 195 مليار درهم، مقابل 185.4 ملياراً في عام 2015، وبلغت قيمة إعادة التصدير 400.4 مليار درهم.

وسجل إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات من حيث الوزن نحو 232.7 مليون طن، منها 101.3 مليون طن وزن واردات، و112.9 مليون طن وزن صادرات، و18.6 مليون طن وزن إعادة تصدير.

وأظهرت بيانات الهيئة أن هيكل الشركاء التجاريين من حيث الإقليم الجغرافي حافظ على استقراره في الترتيب من حيث الأهمية خلال عام 2016، إذ احتل إقليم دول آسيا وأستراليا والمحيط الهادي صدارة ترتيب قائمة أبرز الشركاء التجاريين للدولة في مجال التجارة الخارجية غير النفطية، بإجمالي قيمة تجارة مع دولة الإمارات بلغ 624.7 مليار درهم، وبنسبة 42% من إجمالي التجارة العام للدولة.

كما كشفت البيانات الإحصائية عن ارتفاع إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية العام لدولة الإمارات مع دول مجلس التعاون الخليجي، من حيث القيمة إلى 166.7 مليار درهم في عام 2016. وجاءت السعودية في مقدمة دول الخليج بحجم تجارة بلغ 71.6 مليار درهم وبنسبة إسهام 43%.

وبلغت حصة الدول العربية نحو 18% من إجمالي التجارة غير النفطية العام لدولة الإمارات، بعد أن سجلت قيمة تجارة الدولة مع الدول العربية 281.2 مليار درهم، منها 87.7 مليار درهم قيمة واردات، و63 مليار درهم قيمة صادرات، و130.5 مليار درهم قيمة إعادة التصدير.

ولقد أحتل الذهب الخام ونصف المشغول في المرتبة الأولى كأفضل السلع التي استوردتها الإمارات من الخارج، بحصة بلغت نسبتها 15% من إجمالي الواردات تمثل ما قيمته 124.4 مليار درهم، تليه أجهزة الهاتف بقيمة 89 مليار درهم وبنسبة 10%، ثم السيارات بقيمة 51.2 مليار درهم، وبنسبة 6%، والألماس غير المركب بقيمة 47.9 مليار درهم، وبنسبة 5.6%، وزيوت النفط بقيمة 33.2 مليار درهم، وبنسبة 4% من إجمالي الواردات. ووفقاً لبيانات الصادرات غير النفطية، حل الذهب الخام ونصف المشغول، كذلك، في المركز الأول، وبلغت قيمة صادراته 57.2 مليار درهم، وبنسبة 29% من إجمالي الصادرات.

وحلت أجهزة الهاتف في المركز الأول كأفضل سلعة تمت إعادة تصديرها في عام 2016، بقيمة 61.7 مليار درهم، وبنسبة 15% من إجمالي إعادة التصدير.

أما عن احصاءات الربع الاول لعام 2017، فلقد زاد حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات (تجارة مباشرة ومناطق حرة) ليبلغ 401 مليار درهم مقارنة مع 388 مليار درهم خلال الفترة المناظرة من عام 2016، محققة معدل نمو يبلغ 3.2%، وفق احصاءات الهيئة الاتحادية للجمارك الإماراتية.

وكشفت البيانات أن حصة التجارة الخارجية المباشرة خلال الربع الأول من 2017 شكلت نسبة 68% من إجمالي التجارة العام للدولة بقيمة 272 مليار درهم، بينما شكلت تجارة المناطق الحرة في الدولة نسبة 32% من الإجمالي العام للتجارة بما يعادل 129 مليار درهم.

وأظهرت البيانات الإحصائية للهيئة أن قيمة واردات دولة الإمارات من الخارج نمت في حدود ضيقة لا تتجاوز نسبة 5.2% خلال الربع الأول من عام 2017، حيث بلغت قيمة الواردات 245 مليار درهم مقابل 233 مليارا خلال الربع نفسه من العام السابق، بينما بلغت قيمة الصادرات 46 مليار درهم ونمت قيمة إعادة التصدير بنسبة 7.4% لتصل إلى 110 مليارات درهم خلال الربع المذكور مقابل 102.4 مليار درهم للربع الأول من عام 2016.

كما أوضحت البيانات أن إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية للدولة من حيث الوزن بلغ خلال الربع الأول من 2017 نحو 57 مليون طن منها 26 مليونا وزن الواردات و26 مليونا وزن الصادرات و5 ملايين طن وزن إعادة التصدير.

أما هيكل الشركاء التجاريين من حيث الإقليم الجغرافي فلقد حافظ على استقراره في الترتيب من حيث الأهمية التجارية خلال الربع الأول من عام 2017 واستحوذت دول آسيا وأستراليا والمحيط الهادئ على 43% من إجمالي التجارة العام

وبلغ إجمالي قيمة التجارة مع الإمارات 162.6 مليار درهم.

وتعد دول مجلس التعاون شريكاً تجارياً استراتيجياً لدولة الإمارات، حيث بلغت حصة تلك الدول من إجمالي تجارة الدولة استقرت عند 11% خلال الربع الأول من عام 2017.

في هذا الصدد يتضح ارتفاع إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية العام للدولة مع دول مجلس التعاون من حيث القيمة إلى 45 مليار درهم خلال الربع الأول من 2017 وبلغ حجم الواردات منها 13.7 مليار درهم، بينما بلغ حجم الصادرات 9.2 مليار وحجم إعادة التصدير 22 مليار درهم.

وجاءت المملكة العربية السعودية في مقدمة دول الخليج بحجم تجارة غير نفطية يبلغ 19.9 مليار درهم تليها الكويت بقيمة تقدر بـ7.3 مليار درهم وسلطنة عمان بقيمة تقدر بـ7.1 مليار درهم ومملكة البحرين بقيمة تقدر بـ4.2 مليار درهم.

كما بلغت حصة الدول العربية 19% من إجمالي التجارة غير النفطية العام لدولة الإمارات خلال الربع الأول من عام 2017، وتمثل الدول العربية وجهة رئيسية للصادرات الإماراتية وكذلك سلع إعادة التصدير.

وأوضحت بيانات الهيئة أن قيمة تجارة الدولة مع الدول العربية بلغت 75.2 مليار درهم خلال الربع المذكور منها 22.6 مليار درهم قيمة الواردات و17.2 مليار درهم قيمة الصادرات، بينما بلغت قيمة إعادة التصدير 35.4 مليار درهم قيمة إعادة التصدير.

أما أفضل السلع التي تم التعامل معها خلال الربع الأول من عام 2017، فان الذهب الخام ونصف المشغول حل في المرتبة الأولى كأفضل السلع التي استوردتها الإمارات من الخارج بحصة بلغت نسبتها 14% من إجمالي الواردات تمثل ما قيمته 34.7 مليار درهم تلته أجهزة الهاتف بقيمة 24.2 مليار درهم وبنسبة 10% ثم السيارات بقيمة 14.5 مليار درهم وبنسبة 6% ثم الألماس غير المركب بقيمة 12.6 مليار درهم وبنسبة 5% وزيوت النفط بقيمة 10.2مليار درهم وبنسبة 4% من إجمالي الواردات.

ووفقا لبيانات الصادرات غير النفطية، فقد حل الذهب الخام ونصف المشغول كذلك في المركز الأول وبلغت قيمة صادراته 12 مليار درهم وبنسبة 26% من إجمالي صادرات الدولة غير النفطية خلال الربع الأول لعام 2017 ثم الألومونيوم الخام بقيمة 5.3 مليار درهم بنسبة 12% تليه الحلى والمجوهرات من المعادن الثمينة بقيمة 5 مليارات درهم تعادل نسبة 11% ثم بوليمرات الإيثلين بأشكالها الأولية بنسبة 6% وبقيمة تقدر بـ2.7 مليار درهم في حين بلغت قيمة صادرات السجائر 1.6 مليار درهم تعادل نسبة 4% من إجمالي الصادرات غير النفطية للإمارات خلال الربع المذكور.

وحلت أجهزة الهاتف في المركز الأول كأفضل سلعة تم إعادة تصديرها في الربع الأول من عام 2017 بقيمة 17 مليار درهم وبنسبة 15% من إجمالي إعادة التصدير تلاها الألماس غير المركب بقيمة 13.1 مليار درهم بنسبة 12% ثم السيارات بقيمة 9.6 مليار درهم بنسبة 9% والحلي والمجوهرات من المعادن الثمينة بقيمة 6.2 مليار درهم تعادل نسبة 6% من الإجمالي ثم الذهب الخام ونصف المشغول بقيمة 5.3 مليار درهم بنسبة 5% من إجمالي إعادة التصدير.

جدول رقم (10)

إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الامارات العربية المتحدة بما فيها المناطق الحرة خلال الفترة 2014-2016

المـــؤشر	2014	2015	2016	النمو السنوي لعام 2016 مقارنة بعام 2015%
الصادرات غير النفطية	157.6	185.5	195.0	%5.12
إعادة التصدير	455.9	418.4	400.4	%4.30-
الواردات	991.9	952.2	968.9	%1.75
إجمالي التجارة الخارجية	1,605.5	1,556.2	1,564.3	%0.52

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك

شكل رقم (5)

تطور حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات خلال الفترة 2014-2016

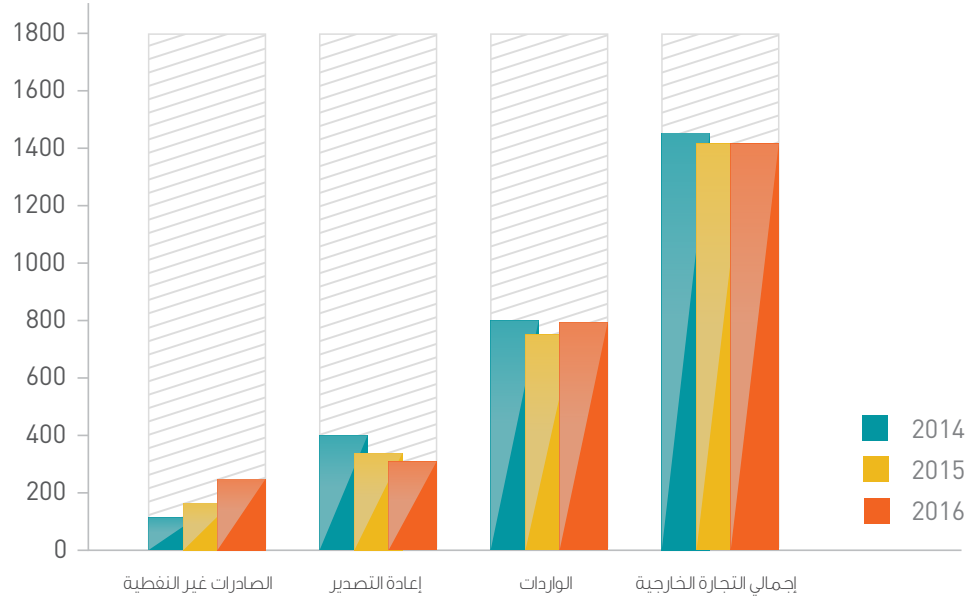

شكل رقم (6)

نسبة مساهمة الحركات التجارية من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لعام 2016

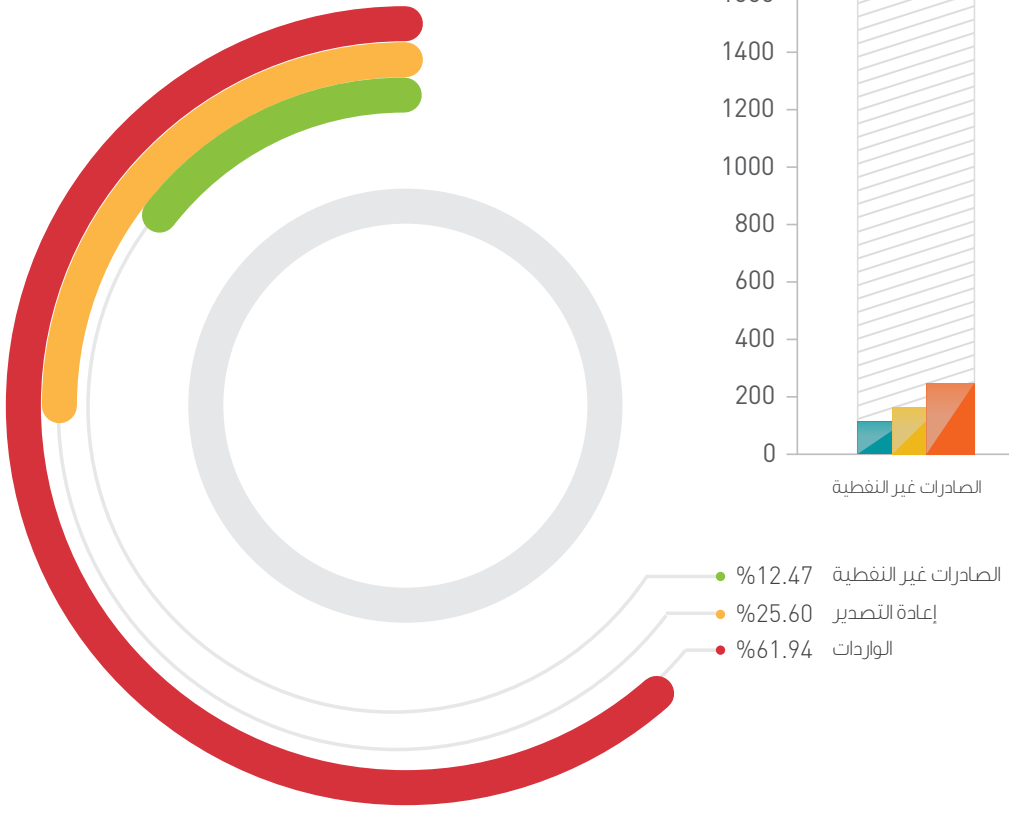

جدول رقم (11)

الشركاء التجاريين للإمارات العربية المتحدة
لقيمة الصادرات غير النفطية 2016

الدولة	القيمة مليار درهم	النسبة المئوية من الاجمالي %
سويسرا	21.45	%11.00
الهند	18.03	%9.25
السعودية	12.06	%6.19
سلطنة عُمان	10.65	%5.47
العراق	9.41	%4.83
تركيا	8.46	%4.34
سنغافورة	7.65	%3.92
أمريكا	6.55	%3.36
الصين	6.14	%3.15
قطر	5.95	%3.05
إجمالي أهم 10 شركاء	106.36	%54.55
إجمالي باقي الدول	88.60	%45.45

المصدر : الهيئة الاتحادية للجمارك

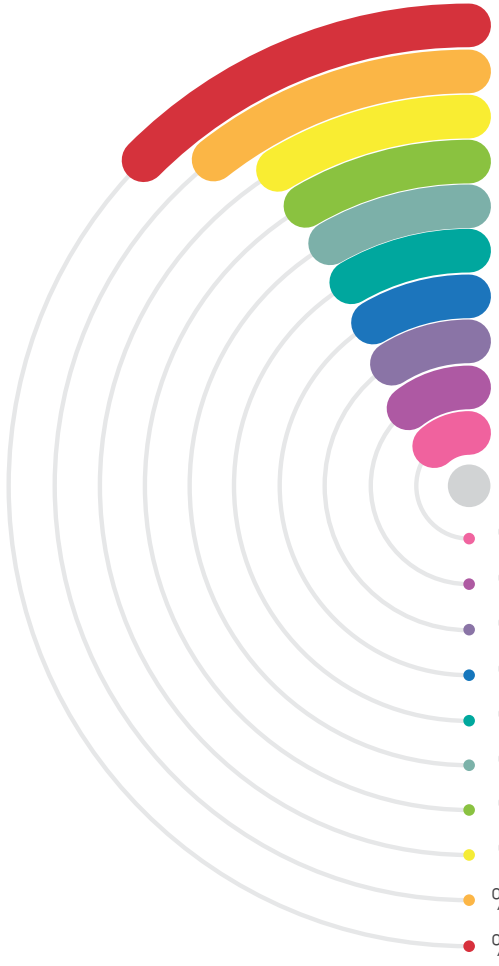

شكل رقم (7)
نسبة مساهمة أهم الشركاء بالنسبة للصادرات الاماراتية غير النفطية لعام 2016

جدول رقم (12)

الشركاء التجاريين للإمارات العربية المتحدة لقيمة إعادة التصدير 2016

الدولة	القيمة مليار درهم	النسبة المئوية من الاجمالي %
إيران	44.50	%11.11
السعودية	36.68	%9.16
الهند	30.76	%7.68
العراق	24.57	%6.14
بلجيكا	16.08	%4.02
هونغ كونغ	15.50	%3.87
الكويت	12.59	%3.14
أمريكا	12.28	%3.07
سلطنة عُمان	12.00	%3.00
قطر	11.46	%2.86
إجمالي أهم 10 شركاء	216.42	%54.05
إجمالي باقي الدول	183.97	%45.95

المصدر : الهيئة الاتحادية للجمارك

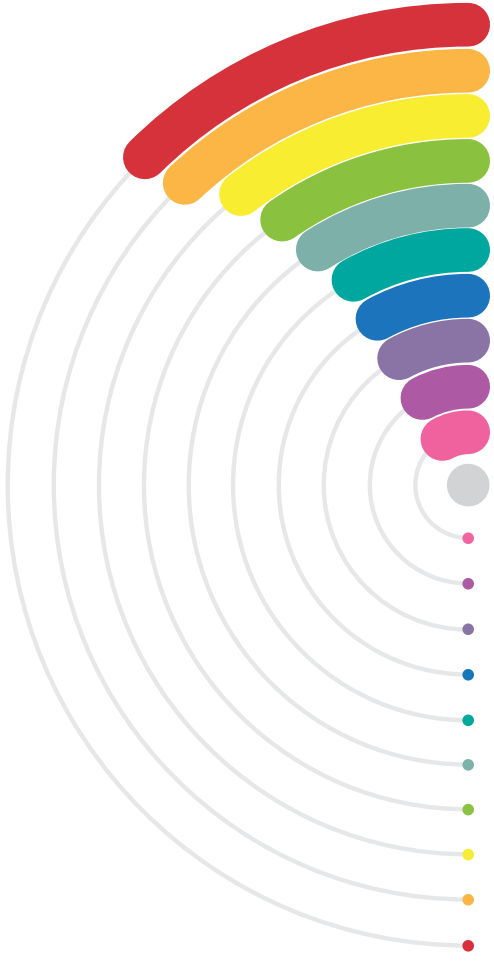

شكل رقم (8)
نسبة مساهمة أهم الشركاء بالنسبة لإعادة التصدير لعام 2016

جدول رقم (13)

الشركاء التجاريين للإمارات العربية المتحدة لقيمة الواردات 2016

الدولة	القيمة مليار درهم	النسبة المئوية من الاجمالي %
الصين	154.69	%15.96
أمريكا	92.28	%9.52
الهند	82.98	%8.56
ألمانيا	54.59	%5.63
اليابان	48.91	%5.05
فييتنام	29.49	%3.04
كوريا الجنوبية	29.02	%2.99
إيطاليا	25.04	%2.58
بريطانيا	24.94	%2.57
فرنسا	24.13	%2.49
إجمالي أهم 10 شركاء	566.05	%58.42
إجمالي باقي الدول	402.87	%41.58

المصدر : الهيئة الاتحادية للجمارك

شكل رقم (9)
نسبة مساهمة أهم الشركاء بالنسبة للواردات الاماراتية لعام 2016

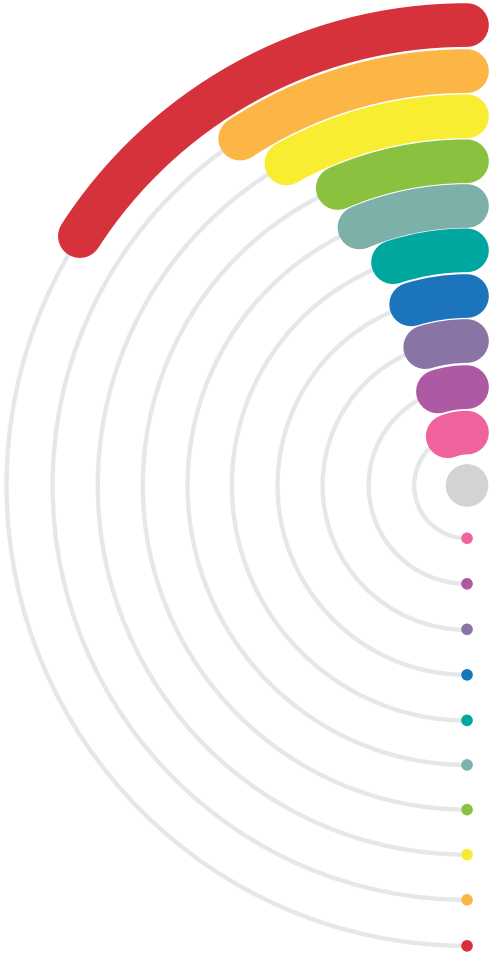

جدول رقم (14) الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات مع أهم الدول حسب القيمة لعام 2016

الدول	الصادرات غير النفطية			
	%	القيمة (بالدرهم)	%	الوزن (كغ)
سويسرا	12.72	21,446,957,003	0.00	2,762,726
الهند	9.96	16,803,597,735	16.26	17,810,521,460
السعودية	6.41	10,811,846,721	1.13	1,242,985,328
سلطنة عُمان	6.11	10,308,828,853	2.50	2,736,813,697
تركيا	4.96	8,363,393,993	0.27	292,189,934
سنغافورة	4.39	7,410,696,418	0.42	455,980,121
العراق	4.37	7,373,528,093	3.80	4,159,323,903
الصين	3.54	5,961,413,611	1.61	1,761,136,027
امريكا	3.30	5,572,587,804	0.70	768,686,401
قطر	3.25	5,482,000,700	31.80	34,834,689,411
الكويت	3.08	5,192,982,802	22.33	24,456,326,794
باكستان	1.89	3,192,066,111	1.12	1,230,683,417
البحرين	1.86	3,142,245,401	6.39	7,003,348,333

الصادرات غير النفطية				
الدول	%	القيمة (بالدرهم)	%	الوزن (كغ)
هولندا	1.79	3,022,744,521	0.40	443,564,867
هونج كونج	1.70	2,873,861,399	0.03	32,409,541
مصر	1.58	2,672,584,885	0.42	456,980,241
ايطاليا	1.29	2,178,058,296	0.19	210,218,489
اليابان	1.21	2,040,457,803	0.27	298,334,127
كوريا الجنوبية	1.17	1,967,587,717	0.27	300,146,745
إيران	1.10	1,848,938,174	0.25	269,617,798
بنجلاديش	1.06	1,781,832,073	0.48	521,723,289
الاردن	0.95	1,607,236,486	0.10	114,322,968
ماليزيا	0.95	1,604,137,885	0.23	248,693,555
لبنان	0.90	1,516,958,567	0.12	132,985,950
السودان	0.90	1,515,263,777	0.40	441,419,618
باقي الدول	19.53	32,941,274,172	8.49	9,300,142,442
المجموع	**100.00**	**168,633,080,999**	**100.00**	**109,526,007,185**

المصدر : الهيئة الاتحادية للجمارك

6. القطاع المالي والنقدي

واصل القطاع المالي والنقدي نموه الايجابي وحقق زيادة كبيرة في ناتجه الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2016 بلغ 129.1 مليار درهم مقابل 125.3 مليار درهم عام 2015 بنسبة نمو بلغت 3.0%، وارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) من 9.5% عام 2015 إلى 10.1% عام 2016، كما تطورت نسبة مساهمة القطاع المالي والنقدي في ناتج القطاعات غير النفطية (بالأسعار الجارية) من 12.2% عام 2015 إلى 12.1% عام 2016.

1.6 تطورات الأسواق المالية

مرت الأسواق المالية خلال عام 2016 بالكثير من التحديات الخارجية والداخلية التي أثرت في حركة الأسهم صعوداً وهبوطاً، وتمثلت التحديات الخارجية في تراجع أسعار النفط العالمية وارتفاع معدل الارتباط بين أسعار النفط ومؤشرات الأسواق المالية العالمية والإقليمية ومنها المحلية وهو ما أسهم في تفاعل الأسواق المحلية مع أنخفاض وارتفاع أسعار النفط، إذ كانت الأسواق المحلية تتابع أسواق النفط مؤدية الأداء نفسه من حيث الارتفاع أو الانخفاض، اضافة إلى القرار البريطاني بالخروج من الاتحاد الأوروبي وانتخابات الرئاسة الأميركية ورفع سعر الفائدة الأميركية، وتمثلت التحديات المحلية في تدني مستويات السيولة وسيطرة المضاربات على الأسوق وارتفاع كلفة الاقراض من قبل البنوك المحلية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية، مع وجود مضاربات دون استثمار مبني على تخطيط مستقبلي، والأداء الضعيف لقطاع العقارات الذي يعد المحرك الرئيسي لجميع القطاعات،

جدول رقم (15) تطورات سوق الإمارات للأوراق المالية لعامي (2015-2016)

البيـــــان	2015	2016	نسبة النمو %
عدد الشركات المدرجة	128	126	%1.6-
المؤشر العام لسوق أبو ظبي للأوراق المالية	4307.26	4546.37	%5.55
المؤشر العام لسوق دبي المالي	3151.00	3530.88	%12.1
القيمة السوقية لسوق أبو ظبي للأوراق المالية	129718.65	130051.12	%0.3
القيمة السوقية لسوق دبي المالي	83912.25	91953.69	%9.6
كمية التداول بسوق أبو ظبي للأوراق المالية (مليون ورقة)	27209.44	48975.53	%80.0
كمية التداول بسوق دبي المالي (مليون ورقة)	98017.26	106539.37	%8.7
قيمة التداول بسوق أبو ظبي للأوراق المالية (مليون دولار)	15711.96	13335.74	%15.1-
قيمة التداول بسوق دبي المالي (مليون دولار)	41135.83	36410.21	%11.5-

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع، التقرير السنوي 2016.

لكن على الرغم من ذلك تمكنت الأسواق المالية المحلية من امتصاص تلك التحديات السلبية وحققت أداءا جيدا خلال عام 2016 بفعل دعم النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية عبر مشروعات البنية التحتية، مع تحسن أسعار النفط بالربع الأخير من عام 2016 الأمر الذي انعكس إيجابياً على الأسواق، حيث ارتفعت المؤشرات بصورة جيدة مدعومة أيضاً بتحسن السيولة، ووصول الأسهم المحلية إلى مستويات مغرية للشراء، إذ سجل سوق دبي المالي ارتفاعاً بنسبة 12.1%، وارتفع مؤشر السوق من 3151 نقطة عام 2015 إلى 3530.88 نقطة عام 2016، فيما ارتفع سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 5.55% إذ ارتفع مؤشر السوق من 4307.26 نقطة عام 2015 إلى 4546.37 نقطة عام 2016.

وتطور عدد الشركات المدرجة من 128 شركة عام 2015 إلى 126 شركة عام 2016 (منها 66 شركة بسوق أبو ظبي للأوراق المالية تمثل 52.4% من الشركات المدرجة بأسواق الدولة و 60 شركة بسوق دبي المالي تمثل 47.6% من إجمالي عدد الشركات المدرجة بأسواق الدولة) بنسبة تراجع بلغت -1.6%، وتطورت القيمة السوقية لسوق أبو ظبي للأوراق المالية من 129718.65 مليون دولار عام 2015 إلى 130051.12 مليون دولار عام 2016 بنسبة زيادة بلغت 0.3%، كما تطورت القيمة السوقية لسوق دبي المالي بين العامين من 83912.25 مليون دولار إلى 91953.69 مليون دولار بنسبة زيادة قدرها 9.6%، وتزايدت كمية التداول بسوق أبو ظبي للأوراق المالية من 27209.44 مليون ورقة عام 2015 إلى 48975.53 مليون ورقة عام 2016 بنسبة زيادة بلغت 80.0%، كما تزايدت كمية التداول بسوق دبي المالي من 98017.26 مليون ورقة عام 2015 إلى 106539.37 مليون ورقة عام 2016 بنسبة زيادة قدرها 8.7%.

وتراجعت قيمة التداول بسوق أبو ظبي للأوراق المالية من 15711.96 مليون دولار عام 2015 إلى 13335.74 مليون دولار عام 2016 بنسبة تراجع بلغت -15.1%، كما تراجعت أيضا بسوق دبي المالي من 41135.83 مليون دولار عام 2015 إلى 36410.21 مليون دولار عام 2016، بنسبة تراجع بلغت -15.1%.

2.6 التطورات النقدية

ارتفع عرض النقود (ن1) المكون من النقد المتداول خارج البنوك (النقد المصدر - النقد في البنوك) مضافا إليه الودائع النقدية (أرصدة الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب) إلى 504.4 مليار درهم بالربع الأول من عام2017 بعد أن كان 490.3 مليار درهم بالربع الأول من عام 2016 بنسبة نمو سنوي بلغت 2.9%.

أيضا ارتفع عرض النقود (ن2) المكون من عرض النقود (ن1) مضافا إليه الودائع شبه النقدية (الودائع الإدخارية ولأجل وكذا الودائع بالعملات الأجنبية) إلى 1272.2 مليار درهم بالربع الأول من عام 2017 بعد أن كان 1218.4 مليار درهم بالربع الأول من عام 2016 بنسبة نمو سنوي بلغت نحو 4.4%.

وارتفع عرض النقود (ن3) المكون من عرض النقود (ن2) مضافا إليه الودائع الحكومية لدى البنوك والمصرف المركزي بنسبة نمو سنوي بلغت6.7% حيث بلغ 1465.8 مليار درهم بالربع الأول من عام 2017 بعد أن كان 1373.8 مليار درهم بالربع الأول من عام 2016.

جدول رقم (16) التطورات النقدية للربع الأول من عامي 2016-2017 (مليار درهم)

البيان	الربع الأول من عام 2016	الربع الأول من عام 2017	نسبة النمو السنوي %
عرض النقد (ن 1)	490.3	504.4	%2.9
عرض النقد (ن 2)	1218.4	1272.2	%4.4
عرض النقد (ن 3)	1373.8	1465.8	%6.7

المصدر: المصرف المركزي، تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الامارات العربية المتحدة، (الربع الأول 2017) مايو 2017.

جدول رقم (17) التطورات المصرفية لعامي 2015-2016 (مليار درهم)

البيان	2015	2016	نسبة النمو %
إجمالي الأصول	2478.2	2610.8	%5.3
إجمالي الودائع	1471.6	1562.9	%6.2
إجمالي الائتمان المصرفي	1485.0	1574.0	%6.0
نسبة الائتمان/الودائع %	%100.9	%100.7	

المصدر: المصرف المركزي، تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الامارات العربية المتحدة، (الربع الأول 2017) مايو 2017.

3.6 التطورات المصرفية

ظل عدد البنوك الوطنية بنهاية عام 2016 نحو 23 بنكا وهو نفس المستوى الذي بلغه بنهاية العام 2015 (بينما تراجع عدد فروعها من 874 فرعا بنهاية الربع الرابع من عام 2015 إلى 846 فرعا بنهاية الربع الرابع من العام 2016) كما بقى عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة بالدولة عند نفس المستوى عام 2016 أى 6 بنوك، وكذا بقى عدد البنوك الأجنبية عند نفس المستوى بعدد 20 بنكا (تراجع عدد فروعها بنهاية عام 2016 إلى 81 فرعا بعد أن كان 82 فرعا بنهاية عام 2015)، وارتفع إجمالي أصول المصارف العاملة بالدولة إلى2610.8 مليار درهم في نهاية عام 2016 مقابل 2478.2 مليار درهم في نهاية عام 2015 بنسبة نمو بلغت 5.3%، كما ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك العاملة بالدولة من 1471.6 مليار درهم عام 2015 إلى 1562.9 مليار درهم عام 2016 بنسبة نمو بلغت 6.2%، وتمكنت البنوك بالدولة بفضل المستوى المرتفع للودائع وملاءة رأس المال من مواصلة أنشطتها الخاصة بالائتمان المصرفي الذي ارتفعت قيمتة إلى 1574.0 مليار درهم عام 2016 مقابل 1485.0 مليار درهم في نهاية عام 2015 بنسبة نمو بلغت 6.0%، وتراجعت نسبة الائتمان إلى الودائع من 100.9% عام 2015 إلى 100.7% عام 2016.

7. المالية العامة

وفقا لبيانات منظمة الأوبك تراجعت الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2016 إلى 40.8 دولار/ للبرميل في المتوسط مقارنة بنحو 49.5 دولار/ للبرميل في المتوسط المسجله خلال العام 2015 بنسبة تراجع بلغت نحو -17.6%، وترك هذ الأمر تأثيرا على وضع المالية العامة بالدولة، حيث تراجعت الايرادات النفطية التي تسهم بالجزء الأكبر من الايرادات العامة للدولة بنحو -14.8% عام 2016 مقارنة بالايرادات النفطية المسجلة بالعام 2015، واتسمت ملامح السياسة المالية للدولة خلال عام 2016 بالإستمرار في التركيز على ضبط وترشيد مستويات الانفاق الجاري واستمرار الانفاق الاستثماري على تنفيذ مشروعات البنية التحتية والمشروعات الاستراتيجية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مستفيدة في ذلك من الفوائض المالية المتراكمة المتاحة لديها وتعزيز مشاركة ومساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات مع دعم الايرادات العامة وتنويع مصادرها، وقد تراجع الإنفاق العام من نحو 389.2 مليار درهم عام 2015 إلى 387.5 مليار درهم عام 2016 بنسبة تراجع طفيفة بلغت -4.0% وتركز الإنفاق الاستثماري على قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والبنية التحتية والمشاريع الإستراتيجية بالسياحة والصناعة التي من شأنها زيادة مستويات التنويع الاقتصادي وتفعيل الاقتصاد المعرفي القائم على الإبداع والابتكار والمشروعات الخاصة بالتجهيز للحدث العالمي اكسبو 2020.

جدول رقم (18) الايرادات والمصرفات العامة للدولة للأعوام 2015-2016 (مليار درهم)

البيان	2015	2016	نسبة التغير 2016/2015%
إجمالي الإيرادات العامة	304.8	288.2	-5.4%
إجمالي النفقات العامة	389.2	387.5	-0.4%
العجز/الفائض النهائي	-84.4	-99.3	17.6%

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، أرقام أولية، يوليو 2017.

كما تراجعت الإيرادات العامة للدولة من 304.8 مليار درهم عام 2015 إلى 288.2 مليار درهم عام 2016 بنسبة تراجع بلغت -5.4%، كمحصلة لانخفاض الايرادات النفطية من 137.9 مليار درهم عام 2015 إلى 117.5 مليار درهم عام 2016 وتزايد الايرادات الأخرى من 166.8 مليار درهم عام 2015 إلى 170.7 مليار درهم عام 2016، ومن ثم فقد حقق الحساب المالي المجمع للدولة عجزا تزايد من -84.4 مليار درهم عام 2015 إلى -99.3 مليار درهم عام 2016 بنسبة زيادة بلغت 17.6%.

ثالثاً: السكان والقوى العاملة

1. السكان

بناء على تقديرات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء فقد بلغ عدد السكان بدولة الإمارات العربية المتحدة عن العام 2016 بحسب السجلات الادارية بالدولة نحو 9.121 مليون نسمة منهم 2.823 مليون من الإناث و 6.298 مليون من الذكور، ووفقا لتقرير احصاء المواليد الصادر عن مركز أبو ظبي للاحصاء فقد بلغ عدد السكان بإمارة أبو ظبي نحو 2908.2 ألف نسمة في نهاية العام 2016 بنمو قدره 4.4% مقارنة بالعام 2015، وأشارت أيضا تقديرات مركز دبي للاحصاء إلى أن عدد سكان إماراة دبي بلغ في العام 2016 نحو 2815.4 مليون نسمة.

2. القوى العاملة

إستنادا إلى تقديرات منظمة العمل الدولية والبنك الدولي بلغ إجمالي القوى العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016 نحو 6330.54 ألف من إجمالي عدد السكان في سن 15 عام فما فوق، ويصل معدل المشاركة في القوة العاملة الذكور نحو 91% من إجمالي عدد السكان الذكور في سن 15 عاما وما فوقها، كما يصل معدل المشاركة في القوة العاملة الإناث نحو 42% من إجمالي عدد السكان الإناث في سن 15 عاما وما فوقها، وبلغ معدل المشتغلين نحو 77% من إجمالي عدد السكان في سن 15 عام فما فوق، وتراجع معدل البطالة الإجمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى نحو 3.7% من إجمالي القوة العاملة عام 2016 عن مستواه البالغ 3.8% عام 2013، وطبقا لنفس التقديرات فقد بلغت نسبة بطالة الذكور 2.8% من الذكور في القوى العاملة الذكور، ونسبة بطالة الإناث 9.6% من الإناث في القوى العاملة.

جدول رقم (19)

تقديرات تعويضات المشتغلون (حجم الأجور)
حسب القطاعات الاقتصادية للأعوام 2015 و 2016 (مليون درهم)

القطاعات	تعويضات* المشتغلين 2015	%	تعويضات* المشتغلين 2016	%
الزراعة والحرجة وصيد الأسماك	3525	%0.8	3706	%0.8
الصناعات الاستخراجية (تشمل النفط والغاز الطبيعي)	20068	%4.7	19048	%4.3
الصناعات التحويلية	42025	%9.8	43799	%9.9
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	5825	%1.4	6203	%1.4
التشييد والبناء	48814	%11.3	50501	%11.4
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	55000	%12.8	56441	%12.7
النقل والتخزين	36006	%8.4	38128	%8.6
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	14518	%3.4	15475	%3.5
المعلومات والاتصالات	12052	%2.8	12449	%2.8
الانشطة المالية وأنشطة التأمين	30222	%7.0	30844	%6.9

1.2 توزيع تعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية

بالنظر إلى التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عام 2015 جاء قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة قيمة تعويضات المشتغلين بالدولة التي بلغت قيمتها 79376 مليون درهم وبنسبة 18.4% من إجمالي قيمة تعويضات المشتغلين، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ذات المحركات بقيمة 55000 مليون درهم و بنسبة 12.8% من إجمالي قيمة التعويضات، ثم قطاع التشييد والبناء بقيمة 48814 مليون درهم و بنسبة 11.3% من إجمالي قيمة التعويضات، ثم الصناعات التحويلية بقيمة 42025 مليون درهم و بنسبة 9.8% من إجمالي قيمة التعويضات، وقطاع النقل والتخزين بقيمة 36006 مليون درهم وبنسبة 8.4%، وبلغ إجمالي قيمة تعويضات المشتغلين بالقطاعات الخمسة نحو 261221 مليون درهم وإجمالي نسبة 60.7% من إجمالي أجور و تعويضات المشتغلين بالدولة خلال العام 2015، كما جاءت نفس القطاعات الإقتصادية المشار إليها خلال العام 2016 بنفس الترتيب وبلغ إجمالي قيمة تعويضات المشتغلين بتلك القطاعات الخمسة نحو 269287 مليون درهم وإجمالي نسبة 60.7% من إجمالي أجور و تعويضات المشتغلين بالدولة خلال العام 2016.

القطاعات	تعويضات* المشتغلين 2015	%	تعويضات* المشتغلين 2016	%
الأنشطة العقارية	6560	%1.5	6905	%1.6
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	21835	%5.1	22539	%5.1
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	14139	%3.3	14531	%3.3
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	79376	%18.4	80418	%18.1
التعليم	14342	%3.3	15027	%3.4
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	13848	%3.2	14548	%3.3
الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	4280	%1.0	4540	%1.0
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب العمل	8225	%1.9	8748	%2.0
المجموع	430661	%100.0	443851	%100.0

*المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء. أرقام أولية، يوليو 2017.

شكل رقم (10)

التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عام 2015

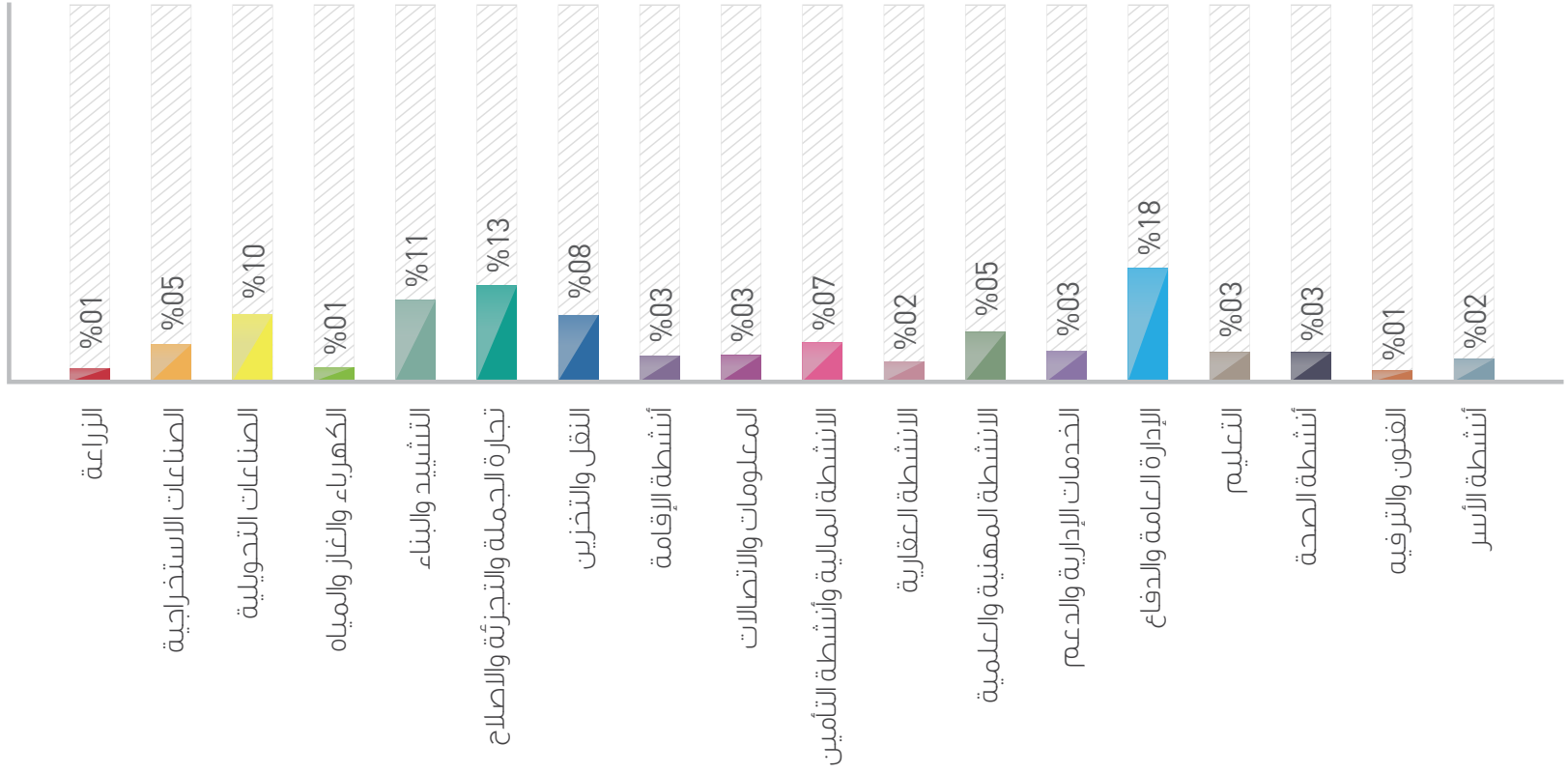

شكل رقم (11)

التوزيع النسبي لتعويضات المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عام 2016

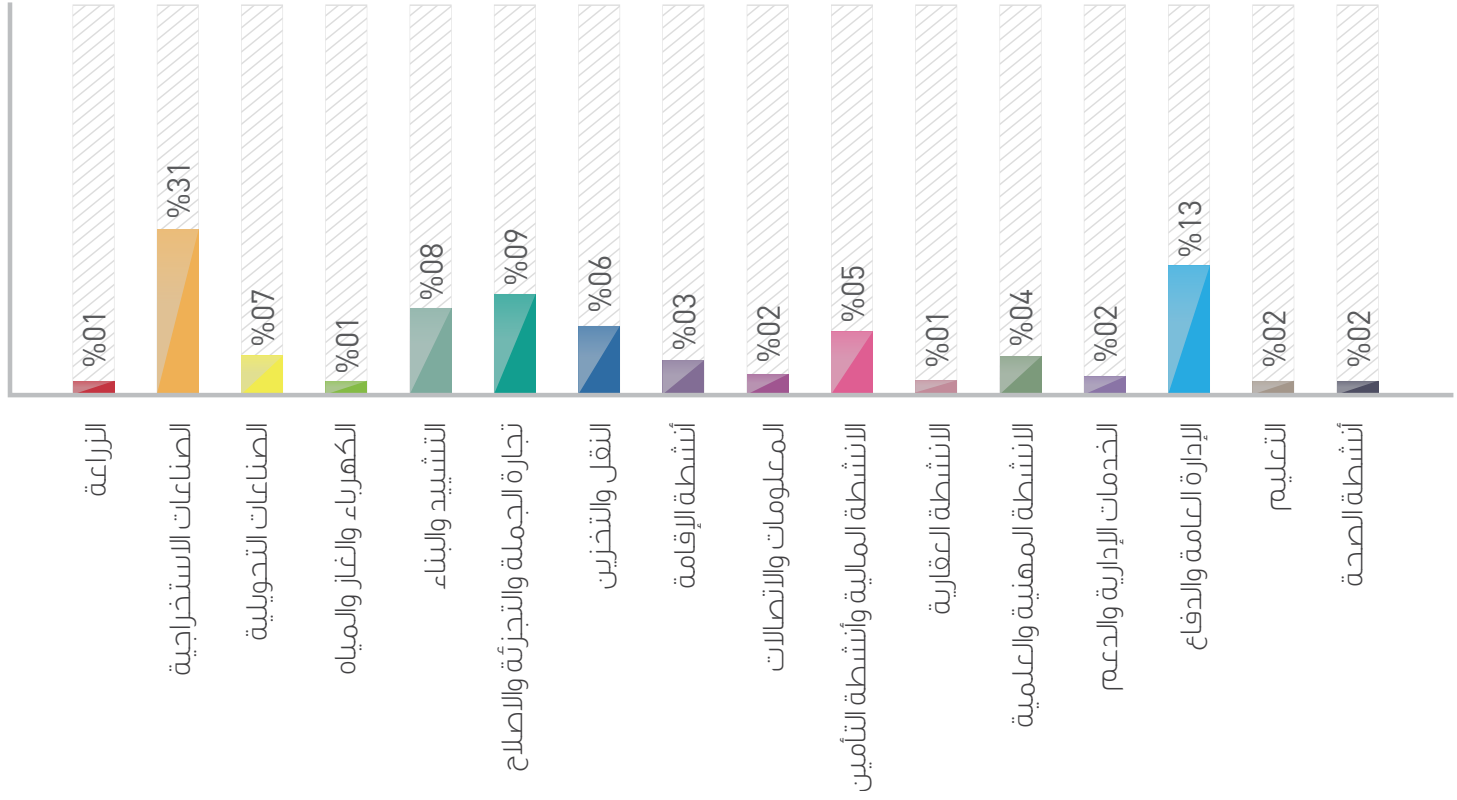

رابعاً: القضايا
الاقتصادية المعاصرة

1. الإمارات والتنافسية العالمية 2017

يعد تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية أحد أهم التقارير العالمية ومرجعاً مهماً للعديد من المؤسسات الدولية في إجراء دراساتها ونشر تقاريرها، كما تعتبره العديد من المؤسسات الأكاديمية مقياساً مهماً لتحديد أفضل الممارسات الدولية، حيث يقيم الدول حسب كفاءتها في إدارة مواردها لتحقيق الازدهار والرفاهية لشعوبها.

يقيس التقرير تنافسية الدول عبر أربعة محاور رئيسية وهي الأداء الاقتصادي، الكفاءة الحكومية وفعالية بيئة الأعمال والبنية التحتية، وتندرج ضمن المحاور الأربعة 346 مؤشر فرعي تشمل مختلف الجوانب والعوامل التي تؤثر على هذه المحاور. تعتمد منهجية التقرير على آراء رجال الأعمال (33.3%) وعلى بيانات إحصائية (66.7%) تخدم 346 مؤشر وتم إصدار أول تقرير للكتاب السنوي للتنافسية العالمية في عام 1989.

حققت دولة الامارات العربية المتحدة المركز الأول إقليمياً والعاشر عالمياً ضمن أكثر الدول تنافسية في العالم وذلك وفقاً لتقرير "الكتاب السنوي للتنافسية العالمية" لعام 2017 والصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية.

فلقد تقدمت دولة الإمارات في تقرير عام 2017 بخمس مراتب عن تصنيف عام 2016، حيث تم تصنيفها في المرتبة العاشرة عالمياً والأولى إقليمياً، وبذلك تكون الإمارات تقدمت على دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وبتحليل التقرير ومقارنة نتائج عام 2017 بعام 2016، نجد ان الامارات تقدمت في محور كفاءة قطاع الأعمال من المرتبة 11 إلى المرتبة الثانية عالمياً، وفي محور الأداء الاقتصادي من المرتبة 12 إلى المرتبة الخامسة عالمياً، وفي محور الكفاءة الحكومية من المرتبة 7 إلى المرتبة الرابعة عالمياً.

وعلى مستوى المحاور والمؤشرات لعام 2017، حققت الإمارات أداءً متميزاً في محور الكفاءة الحكومية حيث حققت المركز الرابع عالمياً في هذا المحور، كما حققت المركز الأول عالمياً في تسعة من مؤشرات الفرعية تحت هذا المحور، من أبرزها مؤشر "مرونة السياسات الحكومية" ومؤشر "جودة القرارات الحكومية" ومؤشر "كفاءة قوانين الإقامة" نأما في محور الأداء الاقتصادي، فقد حققت الإمارات أعلى قفزة من المركز 12 العام الماضي إلى المركز الخامس عالمياً لهذا العام، كما حققت المركز الأول عالمياً في ثلاثة من المؤشرات الفرعية أبرزها مؤشر "نمو النفقات الاستهلاك الأسري "والذي قفزت فيه من المرتبة 25 لعام 2016 إلى المركز الأول عالمياً لعام 2017.

أما محور كفاءة الأعمال، فقد حققت الإمارات قفزة نوعية بتقدمها من المركز 11 لعام 2016 إلى المركز الثاني عالمياً. وتقدمت إلى المركز الأول عالمياً في ستة مؤشرات فرعية تابعة لهذا المحور أهمها مؤشر "قلة النزاعات العمالية" ومؤشر "مصداقية المدراء" ومؤشر "استخدام الشركات للبيانات الكبيرة والأدوات التحليلية" ومؤشر "التحوّل الرقمي في الشركات" ومؤشر "دعم قيم المجتمع للتنافسية"، وبالرغم من التراجع الطفيف بمركزين فقط في محور البنية التحتية

إلى المركز 37، والذي يرجع إلى تقدم ملحوظ لبعض الدول المشمولة في التقرير في هذا المحور، إلا أن الدولة حققت المركز الأول عالمياً في خمسة مؤشرات في العام 2017 مقارنة مع مؤشر واحد فقط في العام 2016.

ولقد أظهر تحليل نتائج التقرير لهذا العام، احتفاظ هونغ كونغ على المركز الأول عالمياً للعام 2017 كما حافظت سويسرا على المركز الثاني وصعدت سنغافورة إلى المركز الثالث، بينما تراجعت الولايات المتحدة إلى المركز الرابع عالمياً كما احتلت هولندا مكان السويد بالمركز الخامس بينما تراجعت الأخيرة للمركز التاسع.

ولقد انضمت كلاً من لوكسمبورج والإمارات إلى قائمة الدول العشر المتصدرة لتقرير هذا العام مقابل خروج كلاً من النرويج وكندا من القائمة.

وجاءت دولة الإمارات في المركز 10 عالمياً محافظة على مكانتها ضمن أفضل الدول التنافسية في العالم، وتفوقت على دول متقدمة مثل المملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا.

أما «مؤشر التنافسية الرقمية العالمية» والذى يعتمد على 50 مؤشراً مجمعة في تسعة محاور فرعية، وتتبع ثلاثة محاور رئيسة هي: المعرفة، والتكنولوجيا، والجاهزية للمستقبل، فلقد احتلت الإمارات في هذا التقرير المركز الأول إقليمياً والـ18 عالمياً ضمن أكثر الدول تنافسية في مؤشر التنافسية الرقمي.

وابرزت نتائج تقرير ''التنافسية الرقمية العالمية'' حصول دولة الإمارات على المركز الأول عالمياً في أربعة مؤشرات فرعية، هي: «الأمن السيبراني»، و«كفاءة قوانين الإقامة»، و«استخدام الشركات للبيانات الكبيرة والأدوات التحليلية»، و«قوة الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص».

كما أحتلت المركز الثاني عالمياً في ثلاثة مؤشرات فرعية، هي: «توفر الكفاءات الأجنبية الماهرة»، و«التوجهات نحو العولمة»، و«توفر الفرص وتفادي المخاطر».

والمركز الثالث عالمياً في مؤشري «توفر الكفاءات ذات الخبرات الدولية»، و«إدارة المدن».

إن التقدم المتواصل الذي تحرزه الدولة في مؤشرات التنافسية العالمية، يؤكد حرص السياسات الحكومية على رفع تصنيف الإمارات بشكل متميز وبارع، من دون أن تغفل قاعدة ذهبية متعلقة بتعزيز تنافسية البيئة التشريعية التي تحكم عمل العديد من القطاعات الاقتصادية في الدولة، وإعطاء الدور للقطاعين العام والخاص في دعم التنمية الاقتصادية، وتهيئة الظروف الملائمة للقطاع الخاص لكى يضطلع بدوره الرئيسى في توليد الثروة من خلال تحفيز الاستثمار وتوفير الوظائف وتحسين المنتجات، الأمر الذي جعله محفزاً مهماً للنمو الاقتصادي المستدام.

إن حرص القيادة الرشيدة على أن يكون الاقتصاد الإماراتي، تنافسياً وقائماً على المعرفة والابتكار، مكن الدولة من تبوء مركز متقدم ضمن الدول العشر الأكثر تنافسية عالمياً، مما أهلها إلى منافسة الاقتصادات المتقدمة، وفق المعايير العالمية التي تتعلق بالوضع المالي الحكومي، وحسن إدارة الأموال العامة، والثقة بمتانة الاقتصاد، وتحفيز التميز والابتكار، محققة بذلك أفضل النتائج بتصنيفها في المركز الـ35 عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2017، ومعززة موقعها في الترتيب العام للمؤشر، ضمن قائمة بلدان الفئة العليا الأكثر ابتكاراً.

ويشير تصدر الإمارات للمنطقة في مؤشر الابتكار، إلى حجم التقدم الذي أحرزته في تطوير مؤسساتها، وتحسين بيئتها التنظيمية والتجارية، ودعم وتحفيز رأس المال البشري، والارتقاء بالمؤسسات التعليمية والبحثية، وتطوير البنية التحتية، والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز عمل القطاعات الاقتصادية كافة.

ان دولة الإمارات تثبت للعالم أجمع مدى فعالية وكفاءة الاستراتيجية التنموية الشاملة التي تتبعها والمبنية على الاستثمار في التنمية البشرية وتحفيز الابتكار والتطوير والتحديث المستمر، ومدى تضافر الجهات الحكومية الاتحادية لدعم تنافسية الإمارات العالمية عبر تأسيس منظومة أساسها تطوير الكوادر الوطنية ورأس المال وبشكل يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

ان اتباع الامارات للمقاييس والمؤشرات الدولية فى تقييم أداء وتنافسية مؤسسات الدولة الحكومية الاتحادية والمحلية، يساعدها على تطوير الأداء فى تلك المؤسسات والارتقاء بالتنافسية العالمية للدولة، وتحقيق رؤية الإمارات 2021.

ان نتائج التقرير تشير إلى نجاح السياسات الاقتصادية في دولة الإمارات، في أن تضع لنفسها موطئ قدم راسخة بين مصاف الاقتصادات العالمية الكبرى.

2. التنمية الصناعيـــة في دولـــة الإمارات العربيـة المتحدة

الصناعة قاطرة التنمية ومحركها الرئيسي وحجر الزاوية في تكوين ركائز اقتصاد انتاجي حقيقي لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، كما تعتبرالقطاع الذي يمكن أن تقوم حوله كافة جهود التنمية وتعول عليه دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار توجهها لتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل في إحداث طفرة تنموية وتحقيق مزيد من النمو خلال المدى القصير والمتوسط.

وتعد الصناعة ذات أهمية اقتصادية فائقة للأسباب التالية :

1. أنها ركيزة أساسية لتنويع مصادر الدخل.
2. أنها خيار استراتيجي لصالح الاستقرار الاقتصادي.
3. تفيد في التحول من النمط الاستهلاكي والاعتماد على الخارج في توفير السلع، نحو الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق فضلة للتصدير للأسواق الخارجية.
4. توفر فرص العمل وتساهم في علاج البطالة وتكوين الأيدى العاملة الفنية الماهرة والمدربة.
5. تعد الصناعة وسيله أساسية لنقل وتوطين التكنولوجيا المتطورة.
6. تسهم الصناعةفي تحقيق موارد أخرى للدخل يعتمد عليها بدل النفط وتفادي تقلبات أسعاره العالمية.
7. تؤدي الصناعة إلى الحد من الواردات وزيادة الصادرات.
8. تحقق الصناعة التوازن للميزان التجاري السلعي غير النفطي.

وفي سبيل تنمية وتطوير قطاع الصناعة قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بما يلي :

1. تطوير البنية الهيكلية للصناعة، حيث أقامت العديد من المنشآت الصناعية سواءً في نشاط الصناعات البترولية والبتروكيماوية والصناعات التحويلية غير البترولية.
2. دعم وتوفيرالامكانات للنشاط الصناعي عبر أنشاء دوائر التنمية الصناعية بإمارات الدولة.
3. إعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الأولية اللازمة للإنتاج، وإعفاء صادراتها من رسوم التصدير إضافة إلى إعفاء أرباح المشاريع الصناعية من الضرائب.
4. تشجيع تطبيق الأساليب المتطورة والتقنيات الحديثة في الإنتاج وترسيخ أسس الجودة والتميز، عبر تأسيس جائزة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان للصناعة عام 1997، وجائزة الشيخ خليفة بن زايد للتميز منذ عام 1999.
5. استقدام الخبرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة.
6. انشاء المعاهد الصناعية لإعداد وتدريب اليد العاملة الوطنية الماهرة.
7. إنشاء مراكز أبحاث صناعية متخصصة.
8. انتهاج التخطيط الاستراتيجي بقطاع الصناعة عبر التالي:
   - قامت دائرة التنمية الاقتصادية بإمارة أبو ظبي بصياغة الاستراتيجية الصناعية 2011-2015، كما أنشأت "مكتب لتنمية الصناعة"، ليكون المرجعية للتنمية الصناعية بالإمارة وقام المكتب بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية وشبه الحكومية بتحديث الاستراتيجية الصناعية لامارة أبوظبي 2016-2020.
   - قامت إمارة دبي بإعداد استراتيجية دبي الصناعية التي تستقي محاورها من رؤية دبي 2021
   - تعمل وزارة الاقتصاد على إعداد استراتيجية صناعية انسجاماً مع استراتيجية الحكومة الاتحادية ورؤية الإمارات 2021 لإرساء اقتصاد متنوع ومستدام مبني على المعرفة يشجع المشروعات الصغيرة والمبادرات الاستثمارية للافراد وعلى درجة عالية من الاندماج بالاقتصاد العالمي، لزيادة مساهمة الصناعة في الناتج الاجمالي إلى نسبة 25% بحلول العام 2025.
9. إنشاء المدن الصناعية حيث توجد بإمارة أبوظبي حاليا (7) مناطق صناعية متخصصة لكافة أنواع الصناعات، إضافة إلى تطوير المدينة الصناعية بالرويس، ومدينة زايد الصناعية، فضلا عن قيام بلدية أبوظبي بإدارة منطقة مصفح الصناعية التي تشمل - ستة مناطق صناعية - متخصصة في أنشطة صناعية متنوعة، كما تقوم شركة أبوظبي للموانئ بتطوير منطقة خليفة الصناعية التي تقع

ضمن ميناء خليفة الذي سيصبح الميناء التجاري الرئيسي بأبوظبي، وإنشاء مدينة دبي الصناعية التي تضم (6) مناطق صناعية للأغذية والمشروبات والمعادن الأساسية والمنتجات المعدنية والكيماويات ومعدات النقل وقطع الغيار والآليات والمعدات الميكانيكية، ويوجد بإمارة الشارقة عدد (19) منطقة صناعية، يتركز إنتاجها على الصناعات التحويلية والمواد الغذائية والأثاث والمفروشات والتعدين والكيماويات والمواد الطبية والأدوية والكابلات الكهربائية، إضافة إلى صناعات البتروكيماويات والفولاذ والإسمنت والألمونيوم، هذ بالاضافة للمناطق الصناعية بالإمارات الشمالية (عجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة).

10. تطور حجم استثمارات الصناعات غير النفطية من نحو 68.2 مليار درهم عام 2005 إلى نحو 129.9 مليار درهم عام 2016 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 6.0%، و تطور عدد المنشآت الصناعية من 3294 منشأة عام 2005 إلى 6301 منشأة عام 2016 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 6.1%، وتضاعف عدد العاملين بالمنشآت الصناعية من نحو 245.7 الف عامل في العام 2005 إلى نحو 452.8 ألف عامل في العام 2016 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 5.7 %.

11. تنويع القاعدة الصناعية من الصناعات الغذائية وعدد من الصناعات التعدينية وصناعة السيراميك والصناعات المتكاملة معها والأسمنت ومواد البناء والأدوية، إلى الصناعات الاستراتيجية العملاقة مثل الألومنيوم والبتروكيماويات والحديد والصلب والطيران والصناعات العسكرية المتطورة.

12. تطوير البنية التشريعية للصناعة، حيث قامت وزارة الاقتصاد بتطوير وتحديث التشريعات التالية:

- مشروع قانون تعديل القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1979 لتنظيم شؤون الصناعة.
- القانون الاتحادي بشأن قواعد وشهادات المنشأ.
- القانون الاتحادي بشأن مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية.
- تعديل القانون الاتحادي رقم (13) لسنة 2004 للرقابة على استيراد وتصدير الماس الخام.
- واقتراح إصدار القواعد الموحدة ومنح الأفضلية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية.
- والقواعد الموحدة لضوابط إعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية.
- اصدار قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

13. تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء عدد من الصناديق والبرامج منها : صندوق خليفة لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسة محمد بن راشد لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدبي، ومؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رواد"، ومجلس سيدات أعمال عجمان، وبرنامج "سعود بن راشد المعلا "بأم القيون، وبرنامج سعود بن صقر لدعم مشاريع الشباب برأس الخيمة، والتنسيق بينها، وتقديم التسهيلات التمويلية والفنية والتسويقية والادارية لتلك المشروعات.

14. تنمية الصادرات وخاصة الصناعية، حيث تطورت قيمة صادرات الدولة من المنتجات الغذائية خلال العام 2015 بقيمة إجمالية للصادرات وإعادة التصدير بلغت 13.7 مليار درهم وبنسبه 7.5% إلى إجمالي الصادرات واعادة التصدير مجتمعين في ترجمة لريادة الدولة في تلك الصناعة، وكذا المنتجات المعدنية بقيمة 8.5 مليار درهم وبنسبة 4.96%، والصناعات الكيماوية بقيمة 10.3مليار درهم وبنسبة 5.5%، واللدائن ومصنوعاتها والمطاط ومصنوعاته بقيمة 16.8 مليار درهم وبنسبة 9.5%، واللؤلؤ والأحجار الكريمة ومصنوعاتها بقيمة 148.6 مليار درهم وبنسبة 79.7%، والمعادن ومصنوعاتها بقيمة 39.1 مليار درهم وبنسبة 23.0%، والألات والأجهزة والمعدات الكهربائية بقيمة 58.7 مليار درهم وبنسبة 27.49%، ومعدات النقل بقيمة 41.4 مليار درهم 19.41%.

15. تأسيس مجلس التنسيق الصناعي لتطوير أولويات التنمية الصناعية ضمن رؤية وطنية لاستيعاب خصوصيات كل إمارة، بما يضمن الانسجام والتناغم بين مختلف السياسات الحكومية والتنسيق بين متطلبات التعليم والصناعة تعزيزا لدورها في اقتصاد ما بعد النفط ودعم تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتوسيع القدرات الانتاجية الوطنية، مع جعل الصناعة أكثر اعتماداً على التكنولوجيا المتطورة والخبرات العالية، والاسراع بزيادة

نسبة مساهمة القطاع الصناعي في ناتج الدولة إلى نحو 25% بحلول عام 2025.

16. تنظيم القمة العالمية للصناعة والتصنيع عام 2017، بما يكرس موقع الدولة كواجهة عالمية أولى للحوار حول القضايا الصناعية لتكون المركز العالمي لدفع عجلة الصناعة وتطويرها وتوحيد معاييرها العالمية.

أهم المعوقات التي تواجهها الصناعة:

يواجه تنمية الصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة عدد من المعوقات من أهمها ما يلي:

- زيادة تكلفة الإنتاج بسبب ارتفاع أجور العمالة والمواد الخام،وتعدد الرسوم المفروضة على المصانع وندرة الأراضي المخصصة للاستثمار الصناعي، الأمر الذي يعوق القدرة التنافسية للمنتج الوطني أمام المنتجات الأجنبية بالأسواق الداخلية والخارجية.
- عدم توافر التمويل بأسعار وتكلفة مناسبة.
- اختلاف الإجراءات والنظم المعمول بها بقطاع الصناعة بين إمارة وأخرى.
- ضعف التعاون والشراكة والتواصل بين المؤسسات الصناعية ومراكز البحوث مع تدني نسب الإنفاق والاستثمار على البحوث.
- الضرائب الجمركية المفروضة من قبل التكتلات الاقتصادية، ما يخلق منافسة غير عادلة للصناعات الإماراتية مقارنة بالمنتجات الصناعية العالمية الأخرى.
- عدم وجود وحدة المقاييس الصناعية التي ترفع كفاءة المنتجات الصناعية الواردة للدولة، مما يؤثر سلباً على نوعيتها ويؤدي إلى حالة من الإغراق في السوق المحلي.

الحلول المقترحة لمواجهة المعوقات التي تواجه قطاع الصناعة.

وفي مواجهة المعوقات التي تواجه الصناعة الوطنية وتحقيق تنميتها لدعم الاقتصاد الوطني وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي على النحو المستهدف، هناك عدد من التوصيات والمقترحات التي يمكن نظرها ودراستها في هذا الشأن وهى كالتالي:

- تأسيس أكاديميات محلية ومدارس للمؤهلات الصناعية إلى جانب كليات الهندسة لتخريج العنصر البشري المواطن القادرعلى إدارة وتشغيل وتنمية القطاع الصناعي.
- انشاء مجالس للبحث ومراكز لدعم الابتكار الصناعي تتولى مهمة تحقيق التعاون بين مراكز البحوث الوطنية والمؤسسات الصناعية.
- توحيد الإجراءات والقرارات الصناعية بين مختلف إمارات الدولة حتى لا يتميز منتج عن مثيله سواء في الأسواق المحلية أو في أسواق التصدير.
- تشكيل لجان متخصصة من الخبراء والمستثمرين الصناعيين لدراسة سبل خفض تكلفة المنتج الصناعي الوطني.
- انشاء حاضنات للشركات الصغيرة بأسعار رمزية كعلاج لارتفاع أسعار الايجارات التي تصل قيمتها إلى نحو 50% من كلفة المشروعات.
- منح المستثمرين الصناعيين عدداً من الميزات التفضيلية والسعرية في منح التراخيص وإلغاء الرسوم الصناعية لتكون عوضاً عن ارتفاع أسعار الخامات الصناعية، بهدف رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية بالأسواق الخارجية.
- تشكيل كيانات صناعية عملاقة لديها القدرة على إيجاد مصادر رخيصة للمواد الخام المستخدمة في الصناعات.
- زيادة رقعة الأراضي الصناعية وتقديم الدعم الفني والمالي لصغار الصناع من قبل الهيئات الحكومية الاتحادية أو المحلية وخفض أسعار تأجير الأراضي بما يخفض تكلفة المنتج الصناعي النهائي.
- اقرارالسياسات وإصدار التشريعات اللازمة لحماية الصناعة الوطنية وضمان المنافسة العادلة بين المنتجات الوطنية والمستوردة.

خامساً: التوقعات الخاصة بالاقتصاد الإماراتي لعام 2017

من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2017 مدعوما بتوقع انتعاش أسعار النفط مجددا والاتجاه نحو إعطاء دفعة قوية لسياسات التنويع الاقتصادي من خلال تبني الرؤى والخطط والاستراتيجيات الوطنية المستقبلية لزيادة مستويات التنويع وفق أهداف كمية وبرامج تنفيذية لتحقيق إنجاز ملموس على صعيد التنويع، والمُضي قدما في تنفيذ المشروعات الاستثمارية بقطاعات البنية الأساسية والمشروعات المدرجة بالخطط التنموية والخاصة بتوسيع المطارات والسكك الحديد ووسائل النقل البرية والبحرية والمرافق السياحية والعقارات وتلك المعنية بالتحضير لمعرض "إكسبو 2020"، وذلك بالاستفادة من الاحتياطيات والفوائض المالية المتاحة وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات، في المقابل من المتوقع تأثر كميات الانتاج النفطي في ظل التزام الدولة باتفاق أوبك والدول المنتجة الرئيسية من خارج أوبك على تمديد خفض كميات انتاج النفط حتى مارس 2018، وبناء على ما سبق وحسب تقديرات صندوق النقد العربي من المتوقع أن يسجل الاقتصاد معدل نمو يقدر بنحو 2.4% خلال العام 2017.

كما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.8% خلال عام 2017، كمحصلة للارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للنفط وارتفاع رسوم الكهرباء والماء واستحداث بعض الرسوم الجديدة وتحرير أسعار الطاقة، فيما سيخفف توقع استقرار الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وتراجع أسعار المساكن والإيجارات مع زيادة مستويات المعروض لدخول وحدات جديدة وتباطؤ مستويات الطلب من جراء تأجيل تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية من ارتفاع مستويات التضخم.

كما يتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية بنسبة قدرها 4.5% لتبلغ حوالي 312 مليار دولار خلال عام 2017، تماشيا مع التحسن المتوقع في أسعار النفط العالمية، وأن ترتفع الواردات بنسبة 0.7% لتصل إلى نحو 232 مليار دولار، وانعكاسا لتلك التطورات في كل من الصادرات والواردات، يتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري بنحو 17.1% ليصل إلى 80 مليار دولار.